الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور التدقيق الخارجي في إتخاذ القرارات المالية
دراسة عينة من محافظي الحسابات الخبراء المحاسبين وعينة من المسيرين الماليين للمؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة

اعداد الطلبة		المشرف
1	كركوش رشا	بودياب مراد
2	بن جدو هاجر	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بوعظم منير	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بودياب مراد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
سنوساوي صالح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

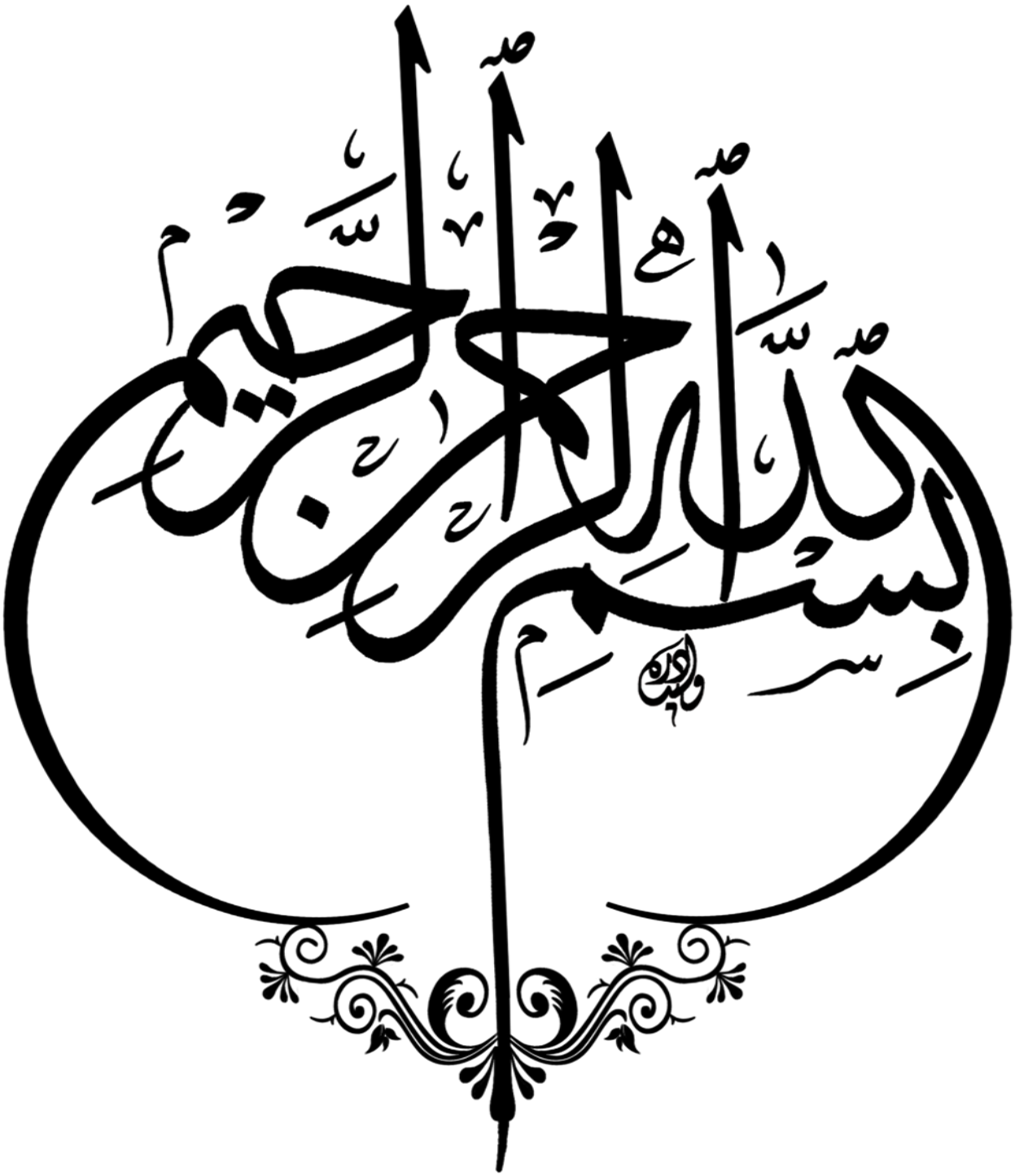
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

نشكر الله عز وجل الذي أتم علينا بنعمته، وعظيم فضله في

إتمام هذه الدراسة

كما نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ المشرف

"بودياب مراد"

لوقفته معنا ومساعدته لنا من خلال نصائحه وتوجيهاته

وكذا أفكاره التي وضعها أمام أيدينا مما مهد

لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة

ونتقدم أيضا بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتحملهم عناء

تقييم وفحص هذه الدراسة

إلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم القيمة، طيلة السنة

الجامعية، وما صاحبها من جهد لإنجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل الأصدقاء، والزملاء الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنجاز

هذا البحث

نشكركم جزيل الشكر

إهداء

لك الحمد يارب إن المضائق في طياتها الفرح والشدائد تهون ثم تزول وإن مع العسر يسر الحمد لله الذي ماتم سعي ولا ختم جهد إلا بفضله

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

أحلى كلمة نطق بها لساني إلى رمز الحنان والعطاء، إلى من وقفت معي طيلة مشواري الدراسي وأفطرتني دعاء إلى نور بصيرتي إليك أهدي نجاحي "أمي الغالية "

إلى قدوة حياتي و سلاح ماساتي ونقطة قوتي إلى الذي لم يبخل علي بشيء، ودفعني إلى طريق النجاح إلى من رفعت راسي عاليا إفتخارا به "أبي العزيز"

إلى من شاركت معهم طعم الحياة ومعهم تحلو مرارة الأيام و أستظيء وأتشجع بأقوالهم فنعم الأخت ونعم الأخ إلى أخي قطمر عسلي "أيمن" وأختي وحيدتي "آمنة ".

إلى من لم تربطني بهم علاقة النسب بل عطر الصداقة وورد المحبة صديقاتي: سارة، هالة، زينب، هاجر

إلى جميع من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم ليساني

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي.

رشا

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا وإحسانا، ووفاء لهما: والدي الكريم، ووالدتي العزيزة.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانوا عونا في رحلة بحثي إخوتي: حمزة، عبد العالي، حسام، محمد.

إلى من ساندوني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية صديقاتي وبالأخص ميساء ورشا

وأخيرا إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

هاجر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
ملخص	
مقدمة	**أ – و**
الفصل الاول: الاطار النظري للتدقيق الخارجي	**1 – 20**
تمهيد	**2**
المبحث الاول: ماهية التدقيق الخارجي	**3**
المطلب الاول: نشأة التدقيق الخارجي وتطوره	**3**
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الخارجي	**4**
المطلب الثالث: أنواع التدقيق الخارجي	**5**
المطلب الرابع: مبادئ فروض واهداف التدقيق الخارجي	**6**
المبحث الثاني: معايير التدقيق الخارجي	**8**
المطلب الاول: المعايير العامة او الشخصية	**8**
المطلب الثاني: معايير العمل الميداني	**8**
المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير	**9**
المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي	**11**
المطلب الاول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق	**11**
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية	**13**
المطلب الثالث: جمع أدلة الاثبات	**16**
المطلب الرابع: إعداد التقرير	**17**
خلاصة	**20**

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: دور التدقيق الخارجي في إتخاذ القرارات المالية	**46 – 21**
تمهيد	**22**
المبحث الاول: مدخل الى عملية اتخاذ القرار	**23**
المطلب الاول: مفهوم اتخاذ القرار	**23**
المطلب الثاني: انواع اتخاذ القرار	**24**
المطلب الثالث: اساليب اتخاذ القرار	**25**
المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية	**27**
المطلب الاول: مفهوم القرارات المالية	**27**
المطلب الثاني: انواع القرارات المالية	**28**
المطلب الثالث: خطوات اتخاذ القرارات المالية	**38**
المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	**39**
المطلب الاول: دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية	**39**
المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	**41**
المطلب الثالث: دور العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	**43**
خلاصة	**46**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى ولاية ميلة	**78 – 47**
تمهيد	**48**
المبحث الاول: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**49**
المطلب الاول: تخطيط وتصميم اداة الدراسة	**49**
المطلب الثاني: اساليب المعالجة	**50**
المطلب الثالث: اختبار اداة الدراسة	**52**
المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة واختبار الفرضيات	**59**
المطلب الاول: تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	**59**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة	**63**
المطلب الثالث: إختبار الفرضيات	**73**
خلاصة	**77**

الخاتمة	78
قائمة المصادر والمراجع	82
الملاحق	88

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مراحل التطور التاريخي للتدقيق الخارجي	3
2	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	44
3	الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة	49
4	توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي	50
5	جدول التوزيع لسلم ليكارت	51
6	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق)	53
7	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)	53
8	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (جمع أدلة الإثبات)	54
9	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع (إعداد التقرير)	55
10	معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع المحور الثاني والمعدل الكلي لفقرات المحور الثاني	56
11	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	57
12	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان	58
13	معامل ألفا كرومباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة	59
14	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	60
15	توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	60
16	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	61
17	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	62
18	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية	62
19	اختبار التوزيع الطبيعي	63
20	تحليل فقرات الفرع الأول من المحور الثاني (قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق)	65
21	تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)	67
22	تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الثاني (جمع أدلة الإثبات)	68
23	تحليل فقرات الفرع الرابع من المحور الثالث (إعداد التقرير)	70
24	تحليل فقرات المحور الثالث (اتخاذ القرارات المالية)	71

25	نتائج اختبار لاختبار الفرضية الأولى	**75**
26	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى	**75**
27	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	**75**
28	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	**76**
29	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة	**76**

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	معايير التدقيق الخارجي	10
2	خطوات اتخاذ القرارات المالية	39
3	منحنى بياني للتوزيع الطبيعي	64

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية ميلة، وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية تطرقنا في الجانب النظري إلى الإطار النظري للتدقيق الخارجي، بالاظافة إلى الإطار المفاهيمي لاتخاذ القرارات المالية مع إبراز العلاقة بينهما.

أما من الناحية التطبيقية فقد استخدمنا منهج دراسة حالة من اجل تحقيق أهداف الدراسة وإسقاط متغيرات وبيانات الدراسة على ارض الواقع عن طريق الاستبيان الذي وزع على عينة مكونة من (60) فرد محافظي حسابات خبراء محاسبين، وعينة من المسيرين الماليين للمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية ميلة وولايات مجاورة، وتم تحليله بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS واستخدام الاختبارات اللازمة والتي تساعد في التحقق من الفرضيات حيث خلصنا إلى إثبات جميع الفرضيات ومن أهمها توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية في العينة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، اتخاذ القرارات، القرارات المالية.

Summary

The aim of this study was to determine the role of external auditing in financial decision-making in economic institutions in the state of Mila. We aimed to explore various theoretical and practical aspects of the subject. The theoretical framework for external auditing and the conceptual framework for financial decision-making were covered, with a focus on their relationship.

To achieve the study objectives and apply the theories, we used a case study method. We collected data and variables using a survey distributed to a sample of 60 expert accountants and financial managers in economic institutions in the state of Mila and neighboring states. We analyzed the data using the SPSS statistical software package and relevant tests to verify the hypotheses. The results indicated a statistically significant relationship between external auditing and financial decision-making in the studied sample.

Key terms include: external auditing, decision-making, and financial decisions.

مقدمة

شهد العالم في العقد الماضي تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة، خاصة بعد الأزمة العالمية الأخيرة، وانعكس ذلك في المؤسسات الاقتصادية والمالية، وأصبحت ضمن بيئة اتسمت بالمنافسة الشديدة والخوف من المستقبل، وهذا رافقه تطور وتحول كبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك في أساليب الإدارة، واليوم تلعب الإدارة الحديثة دورا مهما للغاية في قيادة المؤسسة وتحقيق أهدافها خاصة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وظهور شركات المساهمة والشركات المتعددة الجنسيات.

هذا وتركز الجوانب الحديثة في المؤسسات على اتخاذ القرارات المالية وترشيدها لتحسين المركز المالي للمؤسسة وفي إطار سعي هذه الأخيرة للحصول على التمويل اللازم واستثمار أموالها بشكل يحقق أهدافها ويعظم أرباحها، تحتاج المؤسسة إلى قوائم مالية تعبر بصدق وعدالة عن أعمالها وصحة مركزها المالي كما أن من مصلحة المؤسسات توفير النزاهة والشفافية لإبراز مصادر الأموال واستخداماتها بما يكفل الثقة فيما تنشره من معلومات.

على ضوء ذلك برزت الحاجة إلى مهنة التدقيق الخارجي التي تعتبر همزة وصل بين الإدارة والمتعاملين معها حتى يتمكن هؤلاء من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، إضافة إلى تقديم النصائح والتوجيهات لتصحيح مختلف الأخطاء والتلاعبات لإعطاء نظرة شاملة حول وضعية المؤسسة من خلال مختلف الخطوات التي يقوم بها المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق، مما يسمح للمؤسسة تعزيز نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف، من ثم تقديم المساعدة لتحسين الأداء من خلال ترشيد القرارات المالية.

❖ إشكالية الدراسة

لقد تزايد الاهتمام بمهنة التدقيق الخارجي بشكل كبير في الآونة الأخيرة وهذا لكثرة الأطراف المستفادة منه، حيث يعد تقرير المدقق الخارجي أداة مدعمة لاتخاذ القرارات المالية عن طريق بعث الثقة بالقوائم المالية، ومن هذا المنطلق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية؟

❖ الأسئلة الفرعية

وللإجابة على هذا التساؤل تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية؟
- ✓ هل توجد علاقة تأثر ذات دلالة احصائية بين قبول المدقق مهمة تخطيط عملية التدقيق واتخاذ القرارات المالية؟
- ✓ هل توجد علاقة تأثر ذات دلالة احصائية بين تقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلية واتخاذ القرارات المالية؟

- ✓ هل توجد علاقة تأثر ذات دلالة احصائية لقيام المدقق بجمع ادلة الاثبات واتخاذ القرارات المالية؟
- ✓ هل توجد علاقة تأثر ذات دلالة احصائية لقيام المدقق بإعداد التقرير واتخاذ القرارات المالية؟

❖ فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة كالاتي:

- ✓ **الفرضية الرئيسية:** توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية.

وقد انبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية وهي:

- ✓ **الفرضية الفرعية الاولى:** توجد علاقة تأثر ذات دلالة احصائية بين قبول المدقق مهمة تخطيط عملية التدقيق واتخاذ القرارات المالية
- ✓ **الفرضية الفرعية الثاني:** توجد علاقة تأثر ذات دلالة احصائية بين تقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلية واتخاذ القرارات المالية.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة تأثر ذات دلالة احصائية لقيام المدقق بجمع ادلة الاثبات واتخاذ القرارات المالية.
- ✓ **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد علاقة تأثر ذات دلالة احصائية لقيام المدقق بإعداد التقرير واتخاذ القرارات المالية.

❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في كونها تتركز بشكل جوهري على الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي في الحياة الاقتصادية لمختلف المجتمعات لتحقيق أهداف وغايات مستخدمي المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وتمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة ورسم سياستهم المستقبلية.

❖ أهداف الدراسة

إن الأهداف المرجوة من هذا البحث تتمثل في ما يلي:

- ✓ التعرف على الإطار النظري للتدقيق الخارجي.
- ✓ التعرف على الخطوات التي يسير عليها المدقق عند قيامه بعملية التدقيق الخارجي.
- ✓ التعرف على كيفية اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.
- ✓ معرفة مدى تدخل التدقيق الخارجي في تسيير شؤون المؤسسة وطبيعة العلاقة التي تربطه معها.

❖ أسباب اختيار الموضوع

إختيار الموضوع الذي جاء تحت عنوان دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية كان بناء على عدة اعتبارات ومن أهمها:

- ✓ الرغبة الشخصية في اكتساب معارف جديدة بحكم التخصص.
- ✓ أهمية الموضوع بسبب تزايد حاجة المؤسسة إلى معلومات ذات مصداقية تعتمد كأساس لإتخاذ القرارات المالية.
- ✓ حساسية الموضوع في اكتشاف التلاعبات والأخطاء الشائعة في المؤسسات.
- ✓ الرغبة في التعرف على الجانب المهني لمهنة التدقيق.

❖ منهج الدراسة

بغية معالجة اشكالية الدراسة واختبار فرضيتها تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي تم اتباعه في الجانب النظري للتدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية، والذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة في البحث وكذا استخدام اسلوب دراسة حالة في الفصل التطبيقي من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة.

❖ حدود الدراسة

الحدود المكانية: اجريت الدراسة على عينة من محافظي حسابات بالإضافة الى مسيرين ماليين في المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية في 2022-2023.

❖ الدراسات السابقة

للإلمام بجوانب الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع المختلفة، اختلفت اهميتها حسب صلتها بالموضوع والافكار التي تصرحها واهمها ما يلي:

- ✓ دراسة فاتح سردوك بعنوان "**دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2004.

هدفت هذه الدراسة الى توضيح خطوات ومراحل عملية التدقيق الخارجي وتطبيق ذلك على شركة الالمنيوم ALGAL بالمسيلة، حيث توصلت هذه الدراسة الى التعرف على امكانية مساهمة المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، وتمثيلها لصحة وعدالة المركز المالي للمؤسسة ونتائج اعمالها وتوفير معلومات صادقة وموثوقة لجميع الجهات المستفيدة منها، وهذا يكون باعتماد التنظيم الجيد والمحكم لأعمال التدقيق الخارجي والتطبيق السليم والصحيح لإجراءات الممارسة العملية له.

- ✓ دراسة بوقابة زينب بعنوان "**التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الاداء في المؤسسة الاقتصادية**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير التدقيق الخارجي على فعالية الاداء في المؤسسة الاقتصادية وذلك لاعتباره ركيزة اساسية في التحقق من البيانات والمعلومات المالية والتي يتم استخدامها من طرف ادارة المؤسسة حيث توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج من اهمها كون التدقيق الخارجي يسهم

في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال التركيز على نقاط القوة والتغلب على نقاط الضعف من جهة واتخاذ القرارات الصحيحة من جهة اخرى، يعتبر تقرير المدقق الخارجي وسيلة اتصال لنقل البيانات والنتائج وايصالها لمستخدميها والذي من خلاله يمكن تصحيح مسار الاداء للمؤسسة وتحقيق نجاحها وكفاءتها.

- ✓ دراسة فطيمة الزهراء قرامز بعنوان "**دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية**" اطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة ام البواقي، 2017.

هدفت هذه الدراسة الى اظهار الدور الذي يقوم به نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية للمؤسسة في وقتنا الحالي وضرورة التنبيه الى ان ما يحدث من تغيرات في المحيط له تأثير كبير على الاهداف الحاضرة والمستقبلية للمؤسسة وبالتالي يؤثر على نظام معلوماتها المحاسبي ومن ابرز نتائجها انه يتم اتخاذ قرار التمويل من اجل المساعدة على اتخاذ فرار الاستثمار وذلك بوضع خطط تمويلية مستقبلية انطلاقا من دراسية الهيكل الحالي للمؤسسة من خلال القوائم المالية لنظام المعلومات المحاسبي.

- ✓ دراسة حليمي نبيل بعنوان "**نظم المعلومات المالية ودورها في عملية صناعة القرارات المالية**" اطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة غرداية، 2020.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على نظم المعلومات المالية وانواع القرارات المالية وكذا واقع نظم المعلومات المالية بالمؤسسة الوطنية لخدمات الابار من خلال التعرف على عملية صنع القرارات المالية بالمؤسسة وابراز العلاقة بين نظم المعلومات المالية وصنع القرارات المالية، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان نظم المعلومات المالية بالمؤسسة الوطنية لخدمات الابار تتميز بمستوى مطلوب من المرونة، السرعة، الدقة، الملائمة والحماية، عملية صنع القرارات المالية بالمؤسسة تمتاز بالكفاءة المطلوبة.

- ✓ دراسة عوماري عائشة وحميمش نرجس بعنوان "**اثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، 2017.

هدفت هذه الدراسة الى توضيح خصائص المعلومات المالية الجيدة ودورها في اتخاذ القرارات المالية وكذلك توضيح تأثير تقرير التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية ومعرفة مدى استفادة المستخدمين للتقارير المالية من التدقيق الخارجي وتأثيرها على جودة المعلومات، ومن نتائج الدراسة المتوصل اليها ان للتدقيق الخارجي اهمية في خلق قيمة مضافة للمؤسسة تتمثل في زيادة فعالية المعلومات المالية وقيمتها الاستعمالية، عمل المدقق الخارجي بكل امانة ونزاهة يؤدي الى زيادة درجة الثقة فيه وانتقال هذه الثقة الى القوائم المالية المدققة من طرفه، تتميز المعلومات المالية بمجموعة من الخصائص تجعل منها اكثر جودة وفائدة لمستعملها في اتخاذ القرارات المالية.

❖ هيكل الدراسة

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان، وأخر تطبيقي، حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري للتدقيق وقد تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التدقيق الخارجي، وفي المبحث الثاني تناولنا معايير التدقيق الخارجي، اما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي.

وبالنسبة للفصل الثاني فقد تمحور حول دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية وهذا من خلال ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مدخل إلى عملية اتخاذ القرار وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية القرارات المالية، أما المبحث الأخير فقد تم تخصيصه لمساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.

في حين تم تخصيص الفصل التطبيقي لدراسة واقع دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى ولاية ميلة حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

تمهيد

من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور التدقيق وخروجه كنشاط رئيسي لا يمكن الاستغناء عنه هو زيادة الحاجة للخدمات التي يقدمها المدقق بواسطة التدقيق، فالهدف من التدقيق يتمثل في التحقق من مدى صحة البيانات المحاسبية والمالية المقدمة من طرف المؤسسة ومستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي، ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعة من طرف إدارتها لتفادي الخلط ومختلف الأخطاء المحاسبية والوقوف على حالات الغش والتلاعب بأملاكها وبغية توضيح ما تقدم ارتأينا تقسيم هدا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول:** ماهية التدقيق الخارجي
- **المبحث الثاني:** معايير التدقيق الخارجي
- **المبحث الثالث:** مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي

يعد التدقيق الخارجي وسيلة من بين الوسائل التي تلجا إليها اغلب المؤسسات ومختلف الهيئات المنتجة للقوائم المالية للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية التي تحتويها.

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التدقيق الخارجي ولمحة عن تطوره، وإبراز أهم أنواعه وكذا فروضه ومبادئه والأهداف المراد تحقيقها.

المطلب الأول: نشأة التدقيق الخارجي وتطوره

إن المتتبع لأثر التدقيق عبر التاريخ يدرك بان هذا الأخير جاء نتيجة الحاجة الماسة له بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونان نيابة عنهم، فالتدقيق يرجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يطلع على القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدا سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء.

التدقيق "AUDIT" مشتقة من الكلمة اللاتينية " AUDIRE" ومعناها يستمع.

إن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت رهينة الأهداف المتوخاة منه من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذا الأخير من الجانب النظري بغية جعله يتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص لذلك سنورد جدول نميز فيه بين مختلف المراحل التاريخية للتدقيق (طواهر وصديقي، 2008).

الجدول رقم (1): مراحل التطور التاريخي للتدقيق الخارجي

المدة	الأمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
من 2000 قبل الميلاد إلى 1700 ميلادي	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة.	رجل الدين، كاتب.	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال.
من 1700الى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب.	منع الغش، ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول.
من 1850الى1900	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1900الى1940	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في	تجنب الغش

		التدقيق والمحاسبة.	والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970الى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبية والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ضل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: (طواهر و صديقي، 2008)

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الخارجي

رغم تعدد صيغ التعاريف التي تناولت التدقيق الخارجي، إلا أن جميعها تتفق في مضمون الأهداف التي يسعى التدقيق إلى تحقيقه، ومن بين أهم التعاريف ما يلي:

- **التعريف الأول:** التدقيق الخارجي هو "الفحص الإنتقادي للدفاتر والسجلات من قبل شخص محايد خارجي في سبيل الحصول على رأي حول عدالة القوائم المالية، ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المؤسسة" (المطارنة، 2006).
- **التعريف الثاني:** التدقيق الخارجي هو "تدقيق يتم من قبل جهة مستقلة عن المؤسسة من اجل الحصول على رأي فني محايد حول مدى صحة وسلامة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية لأجل إعطائها مصداقية كي تنال القبول والرضا من طرف مستعمليها خاصة الأطراف الخارجية، وذلك من خلال فحص البيانات والسجلات وتقييم نظام الرقابة الداخلية" (عوماري وحميمش، 2017).

- **التعريف الثالث:** التدقيق الخارجي هو "التدقيق الذي تقوم به جهة مستقلة عن المشروع ولا تخضع لإشراف الإدارة، حيث يتصفون بالحيادية للوصول إلى تقرير عادل يبين فيه المدقق المركز المالي للمشروع ونتائج الأعمال عن فترة زمنية معينة"(كايد، 2010).
- **التعريف الرابع:** التدقيق الخارجي هو "عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة" (عبد الله، 2001).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان التدقيق الخارجي يتمثل في فحص محايد لدفاتر ووثائق المؤسسة بواسطة شخص خارجي مستقل عن المؤسسة بموجب عقد بهدف إبداء رأي محايد عن مدى صدق وشفافية القوائم المالية خلال فترة زمنية معينة.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن استنتاج مجموعة من خصائص التدقيق الخارجي والمتمثلة في:

- ✓ التدقيق الخارجي هو عملية هادفة، والتي تهدف إلى إبداء رأي حول البيانات المالية.
- ✓ التدقيق الخارجي هو عملية منظمة، تتم ممارستها وفق إطار متكامل ومنظم من الخطوات المترابطة والمنظمة.
- ✓ التدقيق الخارجي يمارسه مدقق حسابات مستقل.
- ✓ يعتمد التدقيق الخارجي على تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ يهدف التدقيق الخارجي إلى إيصال نتائج عملية التدقيق إلى مستخدمي البيانات المالية من إدارة المؤسسة والمساهمين والمستثمرين والعاملين والحكومة والمؤسسات المالية.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الخارجي

يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من التدقيق الخارجي للحسابات وهي (بوتين، 2008):

- **التدقيق القانوني (Audit legal):** وهو التدقيق الذي يفرضه القانون، ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات.
- **التدقيق التعاقدي (الاختياري) (Audit contractuel):** هو التدقيق الذي يقوم به محترف بطلب من احد الأطراف (الداخلية والخارجية) المتعاملة مع المؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا.
- **الخبرة القضائية (Expertise judiciaire):** التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة، الهدف منها إعلام الإدارة وإرشادها حول الأوضاع المالية والمحاسبية وتقديم مؤشرات بالأرقام، وهي ظرفية تحدد مدتها من طرف القاضي.

المطلب الرابع: مبادئ، فروض وأهداف التدقيق

الفرع الأول: مبادئ التدقيق الخارجي

إن مبادئ التدقيق الخارجي متعلقة بالركنين التاليين للتدقيق (حلمي، 2005):

- **الفحص:** وهو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.
- **التقرير:** وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

1) مبادئ مرتبط بالفحص: ويمكن تلخيص المبادئ المتعلقة بركن الفحص في مايلي:

- **مبدأ التكامل:** ويسمى أيضا بالإدراك الرقابي ويعني انه يجب على المدقق ان يكون على معرفة تامة وكلية بجميع أعمال وطبيعة أحداث المؤسسة والآثار المرتبة عليها.
- **مبدأ الشمول:** يقصد بهذا المبدأ أن يشمل الفحص جميع أهداف المؤسسة وجميع التقارير المالية لها.
- **مبدأ الموضوعية:** ويعني ذلك ابتعاد المدقق عن التقدير الشخصي واعتماده على أدلة إثبات صحيحة بكل موضوعية.
- **مبدأ مدى الكفاية الإنسانية:** يعرف عما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2) مبادئ مرتبطة بالتقرير: ويمكن تلخيص المبادئ المتعلقة بركن التقرير فيما يلي:

- **مبدأ كفاية الاتصال:** من اجل تحقيق الأهداف من عملية المراجعة، يجب على التقرير أن يكون أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمؤسسة جميع العاملين وبصورة صحيحة.
- **مبدأ الإفصاح:** يجب على المدقق أن يقوم بالإفصاح على كل المعلومات التي من شانها أن تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها وخاصة كشف الأخطاء والغش وجوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية.
- **مبدأ الإنصاف:** يجب أن يكون التقرير فيه المعلومات لجميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة دون تمييز.
- **مبدأ السببية:** يجب أن يحتوي التقرير على تفسير كل التصرفات غير العادية التي تواجه المدقق.

الفرع الثاني: فروض التدقيق الخارجي

يمكن تعريف الفروض بصفة عامة على أنها معتقدات ومتطلبات أساسية سابقة تعتمد عليها الأفكار والمقترحات والتوصيات والقواعد الأخرى (سرايا، 2007).

وتتمثل الفروض الأساسية التي يعتمد عليها التدقيق الخارجي في الآتي (سواد، 2009):

- ✓ ليس هناك تعارض محتمل في المصالح بين المدقق ومعدي المعلومات المالية.

- ✓ بناءا على الفرض الأول يتمثل الفرض الثاني في أن المدقق يستطيع الحفاظ على نزعة الشك المهنية بداخله وهي التزام الحياد والاستقلالية.
- ✓ يتصرف المدقق كمدقق فقط وتعني المقومات الذاتية التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي.
- ✓ يلتزم المدقق بالتزامات المهنية المحددة أو القابلة للتحديد هذه الالتزامات تتمثل في المقومات الموضوعية من تشريعات وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات.
- ✓ النتائج الاقتصادية يمكن التحقق منها ومراجعتها، وهدا يعكس عدم التأكد والبحث وجمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة لإزالة حالة عدم التأكد.
- ✓ نظام الرقابة الداخلي الجيد يمكن الاعتماد عليه، وذلك بسبب الأهداف المرجو تحقيقها من وضع نظام للرقابة داخل التنظيم وهو حماية أصول المؤسسة واختيار دقة البيانات المحاسبية وتحفيز الكفاءة التشغيلية التي أصبحت تمثل محور مهم لعلم التدقيق سيتم التعرض له في مجال أخر وهي عبارة عن مراجعة المهام.
- ✓ ما لم يكن هناك العكس فان ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل وهدا الفرض يتعلق بكمية ونوع الأدلة التي يمكن جمعها.
- ✓ العرض العادل والصادق يعني ضمنيا استخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها أو أية معايير أخرى متعارف عليها أو مقررة مثل قوانين الضرائب قوانين الشركات والزكاة وغيرها.

الفرع الثالث: أهداف التدقيق الخارجي

تطورت أهداف التدقيق نتيجة عوامل عدة في الفترة الأخيرة ويمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين هما التقليدية والحديثة المتطورة (الخطيب والرفاعي، 2009):

1) **الأهداف التقليدية:** وهي نوعان رئيسية وفرعية:

- **أهداف رئيسية:**

- ✓ التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- ✓ إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

- **أهداف فرعية (ثانوية):**

- ✓ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- ✓ تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- ✓ اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.
- ✓ طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.
- ✓ تقديم التقارير المختلفة وملئ الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

2) الأهداف الحديثة أو المتطورة:

- ✓ مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- ✓ تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
- ✓ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لإفراد المجتمع.
- ✓ التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير.

المبحث الثاني: معايير التدقيق الخارجي

مهنة التدقيق الخارجي كغيره يعتمد على معايير متعارف عليها تصدر عن هيئات محلية ودولية، وهذه المعايير هي عبارة عن مجموعة من الأنماط والمقاييس للأداء المهني التي يجب أن يتحلى بها المدقق أثناء أدء لمهمته، وسوف نميز بين ثلاثة أقسام أساسية نتطرق لها في المطالب الآتية.

المطلب الأول: المعايير العامة أو الشخصية

ترتبط هذه المعايير بالتكوين الشخصي القائم بعملية التدقيق، ويقصد بها أن الخدمات النهائية ينبغي أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص ماهرين وتوصف على أنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بشكل ملائم، وتعتبر شخصية لأنها تحدد الصفات الشخصية التي ينبغي أن يتحلى بها الشخص الممارس لهذه المهنة ويندرج تحتها المعايير التالية (دحدوح و القاضي، 2009):

- **التأهيل العلمي والعملي:** يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملي في مجال خدمات المراجعة.
- **الحياد والاستقلال:** يجب على المدقق أن يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بإجراءات العمل.
- **العناية المهنية اللازمة:** يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى، وكذلك عند إعداد تقرير التدقيق.

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

تتعلق هذه المعايير بتنفيذ عملية التدقيق، وتمثل مبادئ التدقيق التي تحكم طبيعة ومدى أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات المراجعة المرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها عند استخدام هذه الإجراءات وتحتوي على ثلاثة معايير هي (دحدوح والقاضي، 2009):

- **الإشراف والتخطيط المناسب:** يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسبا وكافيا ويجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين، إن وجدوا بطريقة مناسبة وفعالة.

- **تقييم نظام الرقابة الداخلية:** يجب دراسة الرقابة الداخلية وتقويمها بشكل مفصل وواف حتى يتمكن المدقق من تقرير مدى الاعتماد عليها، وتحديد نوعية الاختيارات اللازمة عند تطبيق إجراءات التدقيق.
- **كفاية أدلة الإثبات:** يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي في القوائم المالية الخاضعة لعملية التدقيق.

المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير

هذه المعايير ترتبط أو تحدد الخطوط العريضة التي يسترشد بها المدقق عند إعداده للتقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية، حيث أنها تعتمد إلى درجة كبيرة عند تطبيقها على التقدير الشخصي ومن ثم فان مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية للمدقق الخارجي الذي يكتسبها من مزاولته المهنة، ويندرج تحتها أربعة معايير هي (الحاج ومركان، 2020):

- **إعداد القوائم وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها:** يجب ان يذكر التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- **الثبات:** يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي على ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الخاضعة للمراجعة، قد اختلفت عن المبادئ التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة.
- **الإفصاح الكافي:** يفترض أن القوائم المالية تحتوي على البيانات والاضاحات كافة التي يجب إعلام القارئ بها مالم يرد في التقرير ما يخالف ذلك.
- **إبداء الرأي في القوائم كوحدة واحدة:** يجب أن يحتوي التقرير على رأي المدقق بالقوائم المالية كونها وحدة واحدة وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي في القوائم كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك ويجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال، خصائص الخدمة التي يقوم بها المدقق وطبيعتها مع الإشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة (دحدوح والقاضي، 2009).

معايير التدقيق بالصيغة التي قدمناها وأصدرتها جمعية المحاسبيين الأمريكية عامة في معانيها وبالتالي فهي تمثل الإطار العام الذي يوضح الأساسيات التي يجب أن تتوفر في المدقق وفي خطوات العامل الميداني وفي تقرير إبداء الرأي حول البيانات المالية الخاضعة للتدقيق، وان هذه المعايير المعروضة على المفاهيم الأساسية التي تحكم الأداء المهني في هذا المجال دون التدخل في

التفاصيل، مما جعله مقبولا بشكل عام على المستوى الدولي وأصبح معترفا به بين جمهور المدققين المحترفين بسبب مرونته التي تسمح له باختيار وتطبيق إجراءات تدقيق مناسبة تتفق مع ظروف كل ارتباط.

الشكل رقم(1): معايير التدقيق الخارجي

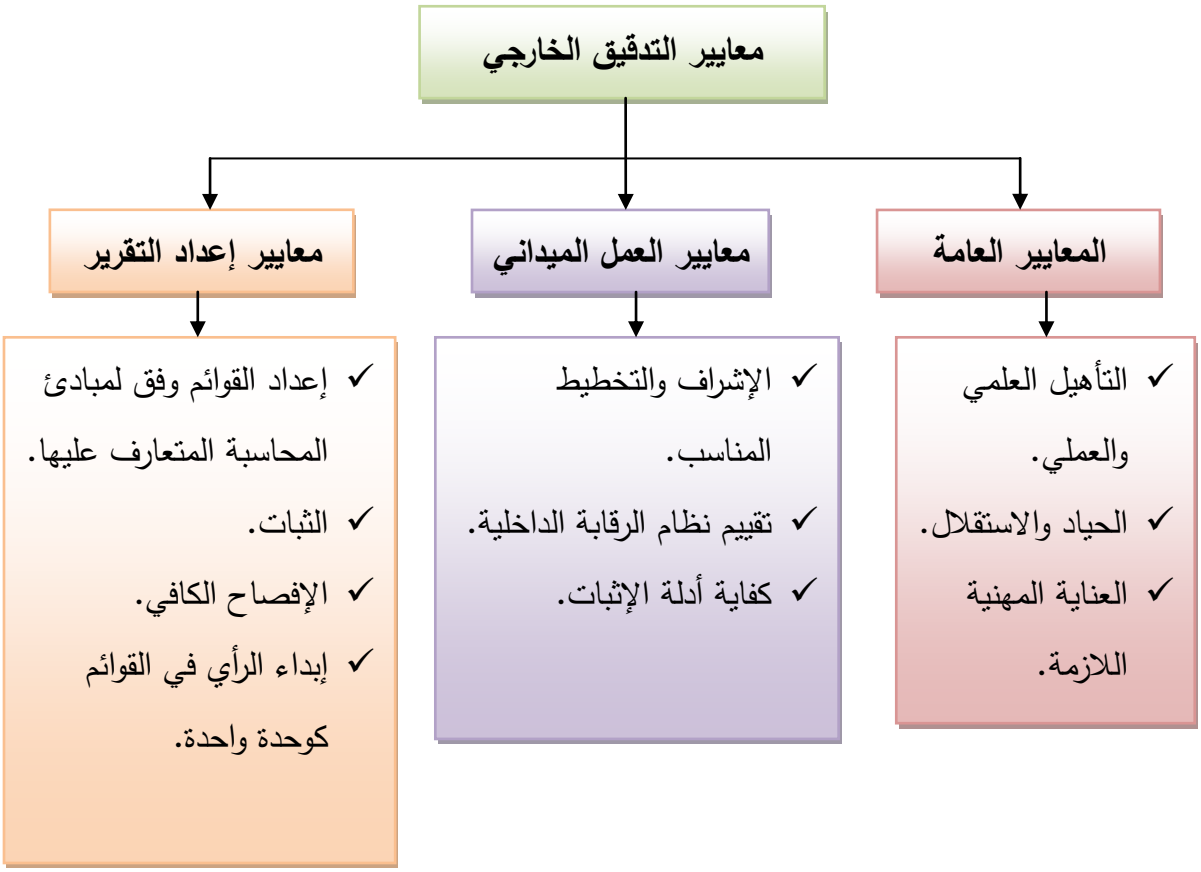

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثالث: مسار تنفيذ عمل المدقق الخارجي

تسير عملية التدقيق وفق خطوات وإجراءات تضمن السير الحسن لها وتساعد على تحصيل اكبر فعالية في أداء القائمين بها، وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة من هذه الوظيفة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى مسار عمل المدقق الخارجي من خلال كافة الإجراءات التي يقوم بها والوثائق التي يجمعها أو يعدها المدقق الخارجي من قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، تقييم نظام الرقابة الداخلية، ثم جمع أدلة الإثبات وأخيرا إعداد تقرير التدقيق الخارجي.

المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عمل التدقيق

قبل البدء في إجراءات عملية التدقيق يجب على المدقق أولا أن تكون لديه الرغبة والنية للقيام بهذه المهمة، بمعنى قبول المهمة الموكلة إليه، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر المتمثلة في:

1) الخطوات التمهيدية لعملية التدقيق

قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق الموكلة إليه لابد من قيامه بمجموعة من الخطوات للتعرف على المؤسسة محل التدقيق وتكوين فكرة أولية عنها وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي (عبد الله، 2007):

- **التحقق من صحة تعيينه:** يتوجب على المدقق أن يتأكد من أن تعيينه قد تم وفقا للإجراءات القانونية، وتختلف طرق التأكد والتحقق من التعيين تبعا لشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق.
- **التأكد من نطاق عملية التدقيق:** حيث يحق للمدقق الإطلاع على كافة السجلات والدفاتر والوثائق وكذا طلب التوضيحات التي يراها ضرورية لقيام بعمله وإتمام مهامه.
- **زيارة استطلاعية للمؤسسة:** وذلك للوقوف على سيرورة العمل في المؤسسة موضوع التدقيق وكذا كيفية تسلسل العمليات وهذا لأخذ نظرة شاملة عن المؤسسة.
- **فحص وتقييم النظام الرقابي:** عليه دراسة النظام المحاسبي المتبع والإلمام بكل التسجيلات في الدفاتر ومدى دقتها، إضافة إلى صحة ترحيلها وكذا الطرق المحاسبية المنتهجة في تقييم المخزونان وطرق الإهتلاك وما إلى ذلك من العمليات المهمة.
- **الإطلاع على الحسابات الختامية والقوائم المالية الخاصة بفترات سابقة:** وهنا يتعرف المدقق على المركز المالي للمؤسسة ونوعية التقارير السابقة لأن ذلك يساعد في وضع خطة العمل وتحديد تفاصيلها.
- **التعرف على العاملين في المؤسسة و مدى مسؤولية كل منهم:** وذلك عن طريق الحصول على كشف بأسماء العاملين وصورة عن التواقيع الخاصة بهم وكذا معرفة توزيع السلطات والمسؤوليات داخل المؤسسة.

- **فحص النظام الضريبي:** رغم أن الناحية الضريبية ليست إلزاما مباشرا للمدقق، إلا أنه يتعين عليه الإطلاع على الناحية الضريبية للمؤسسة محل التدقيق من خلال معاينة التقارير الضريبية لسنوات السابقة وكذا التأكد من سداد الضرائب المستحقة.

2) مخطط التدقيق

يقوم مدقق الحسابات برسم عمل بعد إتمام الإجراءات والخطوات التمهيدية وبرسم الطريقة التي يسير عليها مساعديه لإتمام الإجراءات الفنية لعملية التدقيق، وتترجم هذه الخطة في شكل برنامج مرسوم والذي ينص على ما يلي (جربوع، 2007):

- ✓ الأهداف الواجب تحقيقها.
- ✓ الخطوات والإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق تلك الأهداف.
- ✓ تحديد الوقت المعياري اللازم للانتهاء من كل خطوة أو إجراء.
- ✓ تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة أو إجراء.
- ✓ ملاحظة الشخص المسؤول في كل خطوة أو إجراء تم تنفيذه.
- ✓ توقيع الشخص المسؤول من إنجاز الإجراء.

3) الإشراف على مهمة التدقيق

ويشمل الإشراف توجيه المساعدين نحو تحقيق أهداف التدقيق وذلك من خلال (سواد، 2009):

- ✓ إسناد كل مهمة إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة.
- ✓ إرشاد المساعدين و إبلاغهم بكافة المشاكل الهامة التي تصادف سير عملية التدقيق.
- ✓ فحص العمل المنتهي وتحليل الأداء اليومي لأفراد فريق العمل.
- ✓ حرصه على توظيف العدد الملائم للمساعدين لتفادي العجز أو الزيادة.

4) أوراق العمل

أوراق التدقيق المالية هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المدقق للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية التدقيق، من الإجراءات المتبعة، المعلومات التي تم الحصول عليها، الالتزام بالسياسات، ونتيجة عملية التدقيق.

الهدف الأساسي من أوراق التدقيق هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص، وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأية.

تسمح أوراق العمل للمدقق بتنظيم نشاطاته، وكذا توفير مختلف الأدلة والقرائن التي تسمح له بأداء رأيه النهائي حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ويمكن التمييز أوراق المراجعة وفق الملف الدائم الملف الجاري (الدورة الحالية) (مازون، 2011).

- **الملف الجاري:** هو ذلك الملف الذي يحتوي على معلومات تخص السنة تحت التدقيق ويحتوي على أوراق منها الورقة الرئيسية ويلحق بها أوراق فرعية (تميمي، 2004).
- **الملف الدائم:** هو ذلك الملف الذي يحتوي على معلومات تخص وتفيد أكثر من سنة مالية علما أن هذه المعلومات تم الحصول عليها عند البدء في التدقيق ولأول مرة، أي عند القيام بالزيادة الأولى للمؤسسة وعند التعيين (تميمي، 2004).

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

من بين مهام مدقق الحسابات الأولى في المؤسسة تقييم نظام الرقابة الداخلية للتحقق من مدى قوة أو ضعف هذا النظام وتحديد مجال التدقيق.

الفرع الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد المعرفين لها، لذلك سنحاول ان نورد اهم التعاريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية:

- **التعريف الأول:** يعرف حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين انه "الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من اجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة" (طواهر وصديقي، 2003).
- **التعريف الثاني:** كما عرف أيضا على انه "مجموعة الطرق والمقاييس التي تتبعها المؤسسة قصد حماية موجوداتها والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية (مايده، 2018).

الفرع الثاني: أنواع الرقابة الداخلية

للرقابة الداخلية أربعة أنواع تتمثل فيما يلي (السيد، 2013):

- **رقابة المنع:** تهدف إلى منع الخطأ أو الغش قبل حدوثه.
- **رقابة الاكتشاف:** تهدف إلى اكتشاف الخطأ بعد حدوثه.
- **رقابة التصحيح:** تهدف إلى تصحيح الخطأ الذي اكتشف بواسطة رقابة الاكتشاف.
- **رقابة التوجيه:** تهدف إلى الحصول على نتائج ايجابية من برامج معينة وضعت لهذا الغرض.

الفرع الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى (مالطي، 2020):

- ✓ مصداقية المعلومات والبيانات التي تساهم في عملية اتخاذ القرار.
- ✓ الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة.
- ✓ حماية أصول المؤسسة.

- ✓ الاستخدام الفعال للموارد.
- ✓ المقارنة بين الأهداف المحققة والأهداف المخطط لها.

الفرع الرابع: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

يمكن للمدقق الخارجي دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال الخطوات التالية (كسكس، زرباني وقزال، 2019):

1) **دراسة نظام الرقابة الداخلية وفهمه:** وتنطلق هذه الخطوة من مكونات هيكل الرقابة الداخلية حيث يجب دراسة وفهم كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية، وتعتبر هذه الخطوة هي بداية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وعموما يجب دراسة وفهم العناصر التالية:
   - ✓ فهم بيئة الرقابة.
   - ✓ فهم تقييم المخاطر.
   - ✓ فهم أنشطة الرقابة.
   - ✓ فهم ودراسة نظام المعلومات المحاسبي.
   - ✓ فهم عملية المتابعة والمراقبة.
2) **التقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية:** بعد دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية من خلال تقسيم النشاط المحاسبي إلى دورات يكون مدقق الحسابات قد أكمل الدراسة الأولية، وبذلك يتمكن من تحديد أنظمة الرقابة الداخلية التي يمكن الاعتماد بزيادة كفاءة وفعالية المراجعة بعد تسجيل وتحديث الأنظمة، والتأكد من صحة العمليات من خلال اختبارات المطابقة بعد تحديد طبيعتها وتوقيتها ونطاقها، ويتم التقييم المبدئي للنظام لمعرفة ما إذا كان يمثل قاعدة يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها عند إعداد الحسابات الختامية وتحضير القوائم المالية، فإذا كان نظام الرقابة الداخلية فعالا وجب على المدقق حينئذ إجراء الاختبارات الجوهرية مع ملاحظة أن التقييم في هذه المرحلة هو تقييم أولي بمعنى انه يحتاج إلى تأييد أو تعزيز عن طريق إجراء الاختبارات التفصيلية اللاحقة.
3) **التقييم التفصيلي لنظام الرقابة الداخلية:** يواصل مدقق الحسابات دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية إذا أسفرت الدراسة والتقييم المبدئي عن إمكانية الاعتماد على هذه النظم وينصب جل اهتمامه في هذه الخطوة على تقييم الأساليب الرقابية الموضوعة من قبل الإدارة والتي هدفها منع حدوث الأخطاء واكتشافها وتصحيحها، وذلك للتأكد من أنها تعمل كما هو مخطط لها، الأمر

الذي يترتب عليه تحديد مواطن القوة والضعف في النظام، ومن ثم تحديد مدى طبيعة وإجراءات التدقيق اللازمة تبعا لذلك.

4) **اختبار الالتزام:** تهدف هذه الخطوة إلى التحقق من أن أساليب الرقابة في المؤسسة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها، وان الموظفين في المؤسسة ملتزمون بتطبيق إجراءات وأساليب الرقابة ويجب على إدارة المنشاة أن تحث الموظفين على الالتزام بهذه الإجراءات والأساليب عن طريق تدريبهم وأداء المهام المخصصة لكل واحد منهم، لكي يكون على علم تام بمسؤولياته وما هو المطلوب منه.

5) **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:** بعد انتهاء المدقق من فهم وفحص نظام الرقابة الداخلية يجب عليه إجراء تقييم نهائي لما توصل إليه، والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع اللمسات الأخيرة للمرحلة الأولى من مراحل التدقيق الميدانية، نظرا لان جزءا كبيرا من المراحل الباقية يتعلق بالاختبارات الشاملة للأرصدة الظاهرة للحسابات الختامية والميزانية، وهذا التقييم له دلالة كبيرة في تحديد نطاق الاختبارات، فيتم توسيع إجراءات المدقق في المناطق التي يكون فيها النظام ضعيفا، وبصفة عامة بعد أن يقوم المدقق الخارجي بكل الخطوات السابقة يصل إلى احد الاستنتاجات التالية:

- ✓ سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية مع تطبيق المؤسسة تطبيقا كاملا لإجراءاته وتعليماته وفي هذه الحالة يتوجب على مدقق الحسابات القيام بأداء عدد محدود من الاختبارات الأساسية لمراجعة العمليات، وأرصدة القوائم المالية بهدف تأييد رأيه عن هذه القوائم المالية.
- ✓ سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية وعدم سلامة تطبيقه، وفي هذه الحالة يقوم بالتأكد من أن ذلك لا يؤدي إلى حدوث أخطاء جوهرية في التقارير المالية، فان كان ذلك استمر في عملية التدقيق دون الحاجة لزيادة عدد الاختبارات الأساسية، أما إذا كان عدم تطبيق النظام يؤدي إلى حدوث أخطاء جوهرية فانه يتوجب على مدقق الحسابات تكثيف عدد الاختبارات الأساسية حتى يعوض ضعف النظام، ضعف تصميم نظام الرقابة الداخلية نفسه، فضلا عن عدم التزام المؤسسة بإجراءات وتعليمات الرقابة الواردة في النظام، ففي هذه الحالة لمدقق الحسابات الخيار إما أن ينسحب من عملية التدقيق أو يمتنع عن إبداء رأيه على القوائم المالية.

الفرع الخامس: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

يستخدم المدقق الخارجي في تقييمه للرقابة الداخلية مجموعة من الأساليب تتمثل أهمها في (اشتيوي، 2008):

- **أسلوب الاستبيان:** هو عبارة عن قائمة محتوية على أسئلة متعلقة بنظم الرقابة الداخلية على النشاطات والعمليات المختلفة، وقائمة الاستبيان تكون مكونة من عدة أجزاء، كل جزء منها يتعلق ببند معين أو دورة أو وحدة نشاط (حسب الطريقة التنظيمية المختارة للتقييم)، وتكون الإجابة بوضع كلمة" نعم "أو" لا"، وتصمم الأسئلة بقائمة الاستبيان بطريقة معينة بحيث إذا كانت الإجابة "نعم "يدل ذلك على إتباع الإجراء السليم، أما إذا كانت الإجابة بكلمة" لا "يدل على وجود ثغرة أو ضعف وعدم إتباع الإجراء السليم.
- **أسلوب المذكرة المكتوبة:** وتبعا لطريقة المذكرة المكتوبة، يقوم المدقق بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، وعن تدفق المعلومات والبيانات بين الأقسام أو الوظائف أو وحدات النشاط المختلفة، ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين، الملاحظة، الاختبار، الاستفسار، وكذلك عن طريق المستندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في المؤسسة.
- **أسلوب خرائط التدقيق:** هو عبارة عن وسيلة توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات، نقاط الرقابة المحاسبية والإدارية، تقسيم العمل بين الوظائف المختلفة، ومخرجات النظام من السجلات وتقارير وغيرها، وهذه الخرائط قد تكون موجودة أصلا ضمن النظام المالي والإداري للشركة، وفي هذه الحالة على المدقق دراستها وفحصها واختبارها وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات واكتشاف نقاط الضعف فيها، أما إذا كانت هذه الخرائط غير موجودة فعلى المدقق أن يقوم بتصميم خرائط التدقيق بعد أن يكون قد تحصل على وصف كامل للإجراءات الرقابة الداخلية للعمليات والوظائف المختلفة.

المطلب الثالث: جمع أدلة الإثبات

بعد تقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلية يقوم بعملية الحصول على أدلة الإثبات من اجل التأكد من مصداقية المعلومات المقدمة في القوائم المالية.

الفرع الأول: تعريف أدلة الإثبات

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم أدلة الإثبات لكنها جميعها تشترك في أنها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، وهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، أو أنها تمثل جميع الحقائق التي تقدم لعقل الإنسان لتمكينه من اتخاذ قرار معين في موضوع جدلي (دحدوح والقاضي، 2009).

الفرع الثاني: أنواع أدلة الإثبات

توجد أنواع عدة لأدلة الإثبات تتمثل في (طواهر وصديقي، 2003):

- **الوجود الفعلي:** يجب على المدقق إثبات ملكية المؤسسة للموجودات بكل أنواعها وصحة تقييمها وفقا للطرق المعمول بها.
- **المراجعة الحسابية:** التأكد من العمليات الحسابية التي تحتويها المستندات من فاتورة أو الدفاتر بهدف توضيح المبلغ خارج الرسم والرسم والمبلغ الإجمالي.
- **المراجعة المستندية:** يقوم المدقق بفحص المستندات بغية التأكد من صحتها وتطابقها مع الشروط الشكلية والموضوعية الواجب توافرها والتحقق من أن لكل عملية وتسجيل محاسبي له مستند يعتمد عليه.
- **المصادقات:** هي عبارة عن اعترافات وشهادات من طرف المدينين والدائنين بصحة الرصيد أو عدم صحته، إذ يتم إعدادها من طرف المؤسسة موضوع التدقيق بطلب من المدقق على أن يكون الرد موجه إليه مباشرة.
- **الاستفسارات:** تستعمل هذه الوسيلة في الحصول على أدلة لإثبات صحة المعلومات المتحصل عليها والتأكد من مدى العمل على تحقيق الأهداف والالتزام بالخطط ومن أجل تحقيق ذلك يمكن أن يكون الاستفسار شفويا أو تحريريا.
- **دقة نظام الرقابة الداخلية في الشركة:** ومما لا شك فيه أن وجود خطة تنظيمية وما تتطلبه من رقابة إدارية ومحاسبية، وضبط داخلي لحماية أصول وسجلات الشركة، فإن هذا يمثل دليلا قاطعا على جودة نظام الرقابة الداخلية والجودة هنا تعني تضييق نطاق الفحص وعدم توسيع الإجراءات وبالتالي جودة عملية التدقيق وخلوها من الأخطاء أو الغش أو التلاعب (سواد، 2009).

المطلب الرابع: إعداد التقرير

يعتبر تقرير المدقق الخارجي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليه الجهات المختلفة التي يخدمها المدقق حيث يجب على المدقق الاهتمام والعناية الفائقة.

الفرع الأول: مفهوم التقرير

هناك العديد من الأطراف قامت بتعريف تقرير المدقق حيث عرفه البعض بأنه "عبارة عن رأي معطى بشكل مهني ملائم يمكن الاعتماد عليه، هذا الرأي يشهد بان الحسابات المعنية يمكن الاعتماد عليها ويجب صياغة هذا الرأي باستخدام المصطلحات الشائعة في محيط المهنة" (المطارنة، 2006).

الفرع الثاني: عناصر تقرير المدقق الخارجي

ان العناصر الأساسية التي يجب أن يحتويها تقرير المدقق، قد وردت كما يلي (أبو هيبة، 2011):

- **العنوان:** يجب استخدام عنوان مناسب مثل (تقرير المدقق)، وهذا يساعد القارئ على تحديد تقرير المدقق وتمييزه بسهولة عن التقارير التي يصدرها الآخرون كالإدارة.

- **الجهة التي يوجه إليها تقرير المدقق:** يتم توجيه التقرير عادة إلى المساهمين أو أصحاب المشروع بصفة عامة، كما يمكن أن يوجه التقرير المطول إلى مجلس إدارة المنشاة.
- **نطاق ومجال التدقيق:** ويشمل ذلك بصفة أساسية على البيانات المالية التي تم تدقيقها، والقوائم والفترة المالية التي تشملها....وما إلى ذلك، بالإضافة الى مدى الفحص الذي قام به المدقق والاختبارات التي قام بها إلى المدى الذي رآه ضروريا ومناسبا.
- **رأي المدقق:** يجب أن يبرز التقرير بوضوح رأي المدقق في عرض البيانات المالية، وفي مركزها المالي، ونتائج أعمالها.
- **تاريخ التقرير وتوقيع المدقق وعنوانه:** وذلك حتى يكون واضحا لمن يطلع على هذا التقرير الحدود الزمنية لمسؤولية التدقيق والأحداث التي قد تقع بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع التقرير وما قد يقع خلال ذلك أو بعد ذلك من أحداث.

الفرع الثالث: أنواع التقرير

تقسم تقارير مدقق الحسابات إلى الأقسام التالية (كايد، 2010):

1) من حيث حق النشر:

- **تقارير غير منشورة:** وهي التقارير التي يكتشف فيها اختلاس أو تلاعب.
- **تقارير منشورة:** وهي التقارير التي تنشر في الصحف للجميع.

2) من حيث محتوياتها:

- **تقارير مطلقة:** وهي التقارير التي لا تتضمن أي ملاحظات أو تحفظات وتدل على سلامة تصرف الإدارة.
- **تقارير مقيدة:** وهذا يعني أن المدقق لديه تحفظات أو ملاحظات أو اعتراضات ولا يحق للمدقق التدخل وإنما إبداء الرأي فقط.

3) من حيث ادلاء المدققين برأيهم:

- **الرأي الغير متحفظ:** يقوم مدقق الحسابات بإصدار هذا النوع من التقارير عندما لا توجد ملاحظات عن:
  - ✓ صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن المركز المالي.
  - ✓ تطبيق المشروع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بصورة منتظمة.
  - ✓ كفاية الإفصاح في القوائم المالية.
  - ✓ عدم وجود مخالفات لقانون الشركات والنظام الداخلي.
- **الرأي المتحفظ:** يقوم مدقق الحسابات بإبداء رايه المتحفظ إذا صادف في عمله التدقيق أو في بيانات أو معلومات تقيد رأيه لذا يجب عليه أن يخصص فقرة مستقلة تفصح وتوضح أسباب التحفظ.

- **الرأي السلبي (المعاكس):** ويكون هذا التقرير عندما لا تعطي القوائم المالية صورة واضحة وعادلة عن المركز المالي ونتائج الأعمال وعندما يكون الرأي عكسي يجب ألا يكون هناك تحفظات وإنما لديه أدلة وبراهين تثبت هذا الرأي الذي توصل إليه ولا يستطيع أيضا الامتناع عن إبداء الرأي بل يجب أن يعطي رأي يبين أن القوائم المالية لا تعطي صورة واضحة عن المركز المالي الحقيقي للمشروع.
- **الامتناع عن إبداء الرأي:** يقوم مدقق الحسابات بالامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم تمكنه من الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة، لذلك لا يستطيع إبداء رأي حول البيانات المالية. وقد يمتنع المدقق عن إبداء راية بسبب قيود كبيرة على مدى الفحص الذي يقوم به، أو في حالة عدم تأكده من قيمة احد العناصر ونتائج معينة تأثر بشكل كبير على المركز المالي وعلى نتائج الأعمال. في هذه الحالة يجد المدقق انه من الصعب عليه تكوين رأيا عن القوائم المالية كوحدة واحدة.

خلاصة

من خلال هذا الفصل نستخلص أن التدقيق الخارجي يتمثل في فحص انتقائي يقوم به شخص محترف ومستقل للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، والتي من خلالها يعطي المدقق الخارجي رأيا فنيا وحياديا و موضوعيا، مدعما بأدلة إثبات في تقرير نهائي، ويستند التدقيق الخارجي إلى مجموعة فروض ومبادئ ومعايير تمثل القاعدة الأساسية له لممارسة هذه المهنة بكفاءة عالية، كما نستنتج أن أنواعه إما أن يكون قانوني أو تعاقدي أو على شكل خبرة قضائية. وتطرقنا أيضا في هذا الفصل إلى المسار الذي يجب على المدقق الخارجي أن ينتهجه من اجل تنفيذ عمليته على أحسن وجه ، وهو التخطيط لمهمة التدقيق بعد قبولها باستعمال مختلف الملفات والوسائل الفنية التي يحتاجها لأداء مهمته والمتمثلة في أوراق العمل بنوعيها الملف الدائم والملف الجاري، ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات المطلوبة وصولا إلى إعداد التقرير.

الفصل الثاني

تمهيد

تسعى المؤسسات الحديثة في معظم دول العالم إلى مواكبة التغيرات السريعة في البيئة المحيطة ومواجهة المنافسة، لاسيما القدرة على التحول لمواجهة وتصحيح التغيرات في ظروف السوق لذلك يجب على المؤسسات ان تهتم بجميع الجوانب المتعلقة بالعمليات، والتي تشمل إنتاج السلع والخدمات وأنشطة المبيعات والتسويق، والوظائف المساعدة، وينعكس التعامل مع هذه الوظائف في الجوانب المالية للمؤسسة.

تعتبر القرارات المالية من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها المؤسسة، حيث أن هذه القرارات لها تأثير كبير على بقاء واستمرارية المؤسسة.

أخذ ذلك في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار مالي، هو أيضا الهدف الأكثر أهمية الذي يسعى المدقق الخارجي للتحقق منه والإبلاغ عنه.

من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل التطرق لأهم الجوانب المتعلقة باتخاذ القرارات المالية، وهذا من خلال ثلاثة مباحث رئيسية كالأتي:

- **المبحث الأول:** مدخل إلى اتخاذ القرار
- **المبحث الثاني:** الإطار ألمفاهيمي للقرارات المالية
- **المبحث الثالث:** مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

المبحث الأول: مدخل إلى اتخاذ القرار

خلال حياة الإنسان اليومية يمر بمجموعة من المواقف التي تتطلب منه اتخاذ القرار أو أكثر فعملية اتخاذ القرار هي جوهر العملية الإدارية حيث تعتبر مهارة القدرة على اتخاذ القرار من المهارات الأساسية في مختلف مجالات الحياة المعاصرة وضرورة ملحة لمواجهة التغييرات في البيئة الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرارات

الفرع الأول: مفهوم اتخاذ القرارات

قبل التطرق إلى مفهوم اتخاذ القرار يجب التطرق إلى مفهوم القرار بشكل عام والذي عرفه البعض على انه:

- **التعريف الأول:** القرار هو "عبارة عن تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين عدد من البدائل الممكنة" (الراوي، 1999).
- **التعريف الثاني:** القرار هو "رأي أو موقف أو أمر تم اختياره من بين بدائل عدة كانت متاحة أمامه بهدف تحقيق غاية ما أو حل مشكلة معين" (تعلب، 2011).

أما عملية اتخاذ القرار فهي تستند إلى القرار وهو الناتج النهائي لهذه العملية، ومن تعاريفها نجد:

- **التعريف الأول:** هي "عملية اختيار بديل أو بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة" (حنفي، 2006).
- **التعريف الثاني:** كما عرفها **(بيرنارد)** على أنها "عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي تكون في الغالب استجابات اتوماتيكية أو ردود فعل مباشرة" (بطرس، 2009).
- **التعريف الثالث:** اتخاذ القرار يعني" الاختيار الحذر من جانب الإدارة أو متخذ القرار لتصرف معين دون أخر من بين أكثر من تصرف يمكن اتخاذه" (لعويسات، 2005).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان اتخاذ القرار هو اختيار أفضل وأحسن البدائل المتاحة في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه.

الفرع الثاني: أسس اتخاذ القرار

من أسس عملية اتخاذ القرار نجد (الجيوسي وجاد الله ،2000):

- **المعلومات:** وهي البيانات الموجودة المتوفرة من اجل اتخاذ وضع القرار والتي على ضوئها تتوقع النتائج المستهدفة.
- **قواعد القرار:** وهي الطرق والأساليب التي توضح لمتخذ القرار الطريقة التي يجب أن يأخذ بها وذلك وفقا للظروف المحيطة.

- **المخاطرة:** بمعنى اخذ القرار دون الاعتماد على معلومات ودون التأكد من أن النتائج أكيدة بمعنى من الممكن أن ينجح أو يفشل.
- **مساعدة القرار:** وهذا يعني استخدام بعض الوسائل في اتخاذ القرار.

الفرع الثالث: عناصر اتخاذ القرار

يتضمن اتخاذ القرار عناصر عدة أهمها (عباس، 2004):

- **الهدف من اتخاذ القرار:** لا يتخذ القرار إلا إذا كان هناك هدف معين، وتعتمد أهمية القرار على درجة أهمية الهدف المراد تحقيقه، وكلما كان الهدف واضحا ساعد ذلك على اتخاذ القرار السليم.
- **الدافع:** لا يتخذ القرار إلا إذا كان وراءه دافع معين لتحقيق الهدف، مثلا هدف مضاعفة قيمة المنشاة، الدافع وراءه درجة الوضوح في المشروع الذي يتم اختياره هو الربح، أي أن الدافع هنا هو تحقيق الربح المرغوب فيه.
- **التنبؤ:** وهو أمر يتعلق بتقدير ما سيحدث في المستقبل في حالة اتخاذ قرار معين، ذلك أن معظم القرارات تتعامل مع المستقبل واتجاهاته، والمتغيرات المحتملة وتحديد انعكاساتها على الشركة.
- **البدائل:** البديل هو الحل الذي يتم اختياره من بين عدة بدائل حلول، وعادة ما يضع المدير عددا من الحلول لمشكلة واحدة، فمتخذ القرار لا يحشر نفسه في وضع حل واحد، وإنما عدة حلول ثم يقوم باختيار بديل الحل المناسب الذي يعتقد انه يحقق هدفه.
- **قيود اتخاذ القرار:** يواجه متخذ القرار قيودا عند اتخاذه قرارا معينا ومن مثل هذه القيود: درجة المخاطرة، درجة التأكد من المردود، مصادر التمويل، الخبرة، مدة تنفيذ القرار... الخ. لذا وجب عليه أخذها في الاعتبار، ودراستها حتى يتمكن من التأكد من صحة وسلامة قراره وانعكاساته على الشركة في المستقبل.

المطلب الثاني: أنواع القرارات

هناك عدة معايير لتصنيف القرارات يمكن أن نعرضها فيما يلي (زهواني، صيف وبوعافية، 2017):

1) **حسب الغرض:** وتقسم إلى قرارات إستراتيجية وقرارات تكتيكية وقرارات تشغيلية.

- **قرارات استراتيجية:** هذه القرارات تهتم بوضع الخطط والسياسات المستقبلية للمؤسسة، أي أنها تحدد ما تكون عليه المؤسسة في المستقبل مثل حجمها، مركزها التنافسي، ويتولى اتخاذ هذه القرارات الإدارة العليا في المؤسسة.
- **قرارات تكتيكية:** هي القرارات التي تتخذ لتنفيذ قرارات الإدارة العليا، ويتخذ هذا القرار لفترة قصيرة عادة ما تكون سنة.
- **قرارات تشغيلية:** تتخذها الإدارة الدنيا للتعامل مع المشاكل اليومية المتصلة بتنفيذ خطط المؤسسة، وتعديل خطط النشاط لكي تتماشى مع الظروف المستجدة.

2) **حسب طبيعة المشكلة:** وينقسم هذا النوع من القرارات إلى:

- **قرارات مبرمجة:** هي قرارات مخططة مسبقا تهدف إلى حل المشاكل المعروفة والروتينية مثل القرارات الخاصة بالمخزون...الخ.
- **قرارات غير مبرمجة:** هي قرارات غير مخطط لها مسبقا، تتناول مشاكل جديدة مثل قرار دمج المؤسسة مع غيرها...الخ.

3) **حسب ظروف اتخاذ القرار:** وتنقسم إلى أربعة قرارات هي:

- **حالة التأكد:** هو قرار سهل الإعداد له، تحيط به ظروف وعوامل معروفة، حيث في هذه الحالة توجد جميع المعلومات لاتخاذ القرار بحيث أن القرارات المعلومة تعطي نتائج معلومة.
- **حالة عدم التأكد:** هو قرار يتم اتخاذه في أقصى درجات عدم الدراية والمعرفة، بحيث يتطلب جهدا كبيرا من طرف متخذ القرار حتى يحقق الهدف المطلوب.
- **حالة المخاطرة:** يتم اتخاذ القرار في ظل أنواع مختلفة من العوامل والظروف الاحتمالية، التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا في اتخاذه وتزداد درجة المخاطرة كلما زادت العوامل والظروف الاحتمالية والعكس صحيح.
- **حالة المنافسة:** يتخذ هذا القرار عندما يكون أمام متخذ القرار منافسين مستعدين لاتخاذ قرارات مشابهة ويبحثون عن بدائل وفرص، التي تكون محدودة العدد، تحقق الهدف المطلوب.

المطلب الثالث: أساليب اتخاذ القرار

إن الأسلوب المستخدم يلعب دورا هاما في قوة القرار أو ضعفه، وقد تنوعت أساليب اتخاذ القرار إلى أساليب تقليدية (غير كمية) وأخرى علمية (كمية) (العمري، 2014):

1) **الأساليب التقليدية (غير الكمية)** وتصنف إلى:

- **المشاهدة:** تعد من الأساليب التي يستخدمها المديرون لاتخاذ القرارات بصدد حل مشكلاتهم والتي يحصلون عليها من خلال زملائهم أو من مؤسسات أخرى.
- **التجربة:** تعتبر من الأساليب المهمة في اتخاذ القرارات، ويواجه المديرون مشكلة معينة فيصنعون لها حلا أو مجموعة حلول بعد إخضاعها للتجارب والاختبارات، ثم تقييمها وبيان إمكانية استخدامها من عدمه في حل المشكلة.
- **الخبرة:** يلجأ المدير إلى استخدام خبراته السابقة في اتخاذ القرارات بشأن المشكلات التي تواجهه في الوقت الحالي، وقد تكون هذه الطريقة مناسبة إذا كان لدى المدير خبرة كبيرة وتشابهت المشكلة الحالية مع سابقتها.

2) **الأساليب العلمية(الكمية):** ومن أهم هذه الأساليب نجد:

- **بحوث العمليات:** يعتمد تطبيق هذا الأسلوب في مجال اتخاذ القرارات على استخدام مختلف التخصصات القادرة على الإسهام في حل المشكلات، كما يعتمد تطبيقه على "مدخل النظم" الذي يرى أن للمشكلة الإدارية جوانب متعددة لابد من أن تؤخذ جميع هذه الجوانب في الاعتبار، لأنها تؤثر في المشكلة وتتأثر بها.
- **نظرية الاحتمالات:** وتعني تسجيل عدد مرات حدوث حدث معين للاستفادة من هذا التسجيل في التوصل إلى توقعات سلمية للمستقبل. ومن أهم المعايير التي يمكن استخدامها لقياس الاحتمالات في مجال اتخاذ القرارات الاحتمال الشخصي، الاحتمال الموضوعي و الاحتمال التكراري.
- **شجرة القرارات:** يعد هذا الأسلوب إحدى الوسائل الحديثة في اتخاذ القرارات الإدارية، وذلك عند المفاضلة بين البدائل المتاحة في ضوء تقييم نتائجها المتوقعة، بعد حساب احتمالات كل حدث متوقع، فهو أسلوب علمي يسمح بالتوصل إلى حل المشكلات والسير بالمؤسسة باتجاه تحقيق أهدافها.
- **نظرية المباريات الإدارية:** ترتبط المباراة بحالات التضارب في المصالح بين المتنافسين الذين يستخدمون الأساليب الرياضية والتفكير المنطقي للوصول إلى أفضل إستراتيجية أو بديل تمكنهم من تعظيم أرباحهم أو تقليل خسائرهم؛ ويمكن استخدام هذه النظرية في تطوير إعداد الموازنات التخطيطية، واتخاذ القرار في ظل المنافسة و الصراع.
- **أسلوب التحليل الحدي:** ويهدف إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار والمفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة المتحققة عن هذه البدائل مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الجدي كأساس للمفاضلة بين تلك البدائل.
- **أسلوب دراسة الحالات:** يساعد هذا الأسلوب على تطوير وتحسين قدرات ومهارات المديرين على التحليل والتفكير الابتكار لحل المشكلات الإدارية التي تواجههم، ويقوم هذا الأسلوب على تعريف وتحديد المشكلة محل القرار، والتفكير في أسبابها وأبعادها وجوانبها المختلفة وتصور الحلول البديلة لها استنادا إلى المعلومات المتاحة عن المشكلة.

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية

تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات المتخذة على مستوى المؤسسات، وهي جوهر الوظيفة المالية فقد تطور مفهومها من مجرد وظيفة تختص باجراء تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها إلى وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار ومجال التمويل وكذا قرار توزيع الأرباح وهدا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: القرارات المالية

الفرع الأول: تعريف القرارات المالية

لقد تعددت تعاريف القرارات المالية ومن هذه التعاريف نجد:

- **التعريف الأول:** تعرف القرارات المالية على أنها "اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية، والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة، خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المدير المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعد في اتخاذ القرارات المالية" (حنفي، 2002).
- **التعريف الثاني:** القرارات المالية هي" وسيلة للإدارة المالية لتسيير مواردها وتوجيهها وتحقيق أهدافها وفق منهجها الذي يتسم بالمنطقية والتحكم في كل عنصر من عنصرين الربحية والمخاطرة، وهي التي تؤثر مباشرة على النشاط المالي داخل مؤسسة الأعمال" (النعيمي وسلمان، 2016).

مما سبق يمكن تعريف عملية اتخاذ القرارات المالية على أنها "المفاضلة بين عدة قرارات وفق المنهج الذي يسمح للمؤسسة لتسيير مواردها وذلك من اجل تحقيق أهدافها".

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن القرارات المالية تتميز بمجموعة من الخصائص منها (رمضان، 1996):

- ✓ بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة، إذ أن فشل أو نجاح المؤسسة متوقف على تلك القرارات.
- ✓ نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتا طويلا، مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.
- ✓ القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات، لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

الفرع الثاني: أهمية القرارات المالية

تتمثل أهمية القرارات المالية فيما يلي (النعيمي وسلمان، 2016):

- ✓ التحليل والوقوف على نقاط القوة والضعف المتعلقة بالجوانب الداخلية للمؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بالمحيط الخارجي لها في ظل الظرف الاقتصادي العام وظروف القطاع الذي تنشط في المؤسسة.
- ✓ تساهم في الحفاظ على نسب الربحية وهي النسب التي تقدس كفاءة إدارة المؤسسة وفعاليتها في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة ونسب السيولة وهي النسب المخصصة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- ✓ تعد بمثابة معيار لمعدل العوائد المقبولة على المقترحات الاستثمارية.
- ✓ تساهم في التعويض لإشباع حاجات منافع حاضرة والحد من مخاطر التضخم والمخاطر التشغيلية و التمويلية والأعمال المالية.

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية

تتأثر قيمة المؤسسة بثلاث أنواع من القرارات المالية وتتمثل في قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح، وتتم صناعة هذه القرارات على مستوى الإدارة المالية حيث تتمثل الوظيفة الأساسية للإدارة المالية في الوصول إلى القرار المالي الأمثل وذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة. وسنحاول التطرق لماهية كل قرار على حدة.

الفرع الأول: قرار الاستثمار

يتمثل اتخاذ قرار بشان الاستثمار احد التحديات الصعبة التي تتطلب حساسية ودراية عالية، حيث يشكل هذا القرار عملية حاسمة في تحديد استخدام الموارد المتاحة، وبالتالي فان الإدارة الفعالة لهذه الموارد الاستثمارية ستساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف المستثمرين، وسنسعى لتوضيح هذا الأمر فيما يلي.

أولا: مفهوم قرار الاستثمار

اختلفت التعاريف المرتبطة بقرار الاستثمار حيث يعرفه البعض على انه:

- **التعريف الأول:** قرار الاستثمار هو "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائم لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها" (بن سنة وقاشي، 2021).
- **التعريف الثاني:** قرار الاستثمار هو "ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي اكبر عائد استثماري من بين بديلين أو أكثر" (عبد المطلب، 2003).

- **التعريف الثالث:** قرار الاستثمار هو "القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة لأموالها في اقتناء مختلف الأصول حيث يتحقق التوازن بين الاستثمار المطلوب، دون أي زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، أو أي نقص يؤدي إلى ضياع فرصة على المؤسسة" (الصرفي، 2007).

مما سبق يمكن تعريف قرار الاستثمار على أنه" القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة لأموالها من أجل الحصول على عوائد في المستقبل".

ثانيا: خصائص القرار الاستثماري

كل قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص من أهمها (عبد المطلب، 2003):

- ✓ إنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.
- ✓ القرار الاستثماري إستراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.
- ✓ القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- ✓ يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية و بالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.

ثالثا: أسس ومبادئ القرار الاستثماري

يفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين (مطر وتيم، 2005):

الأمر الأول: أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي:

- ✓ تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- ✓ تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.
- ✓ تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار.
- ✓ تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- ✓ اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

أما **الأمر الثاني** فهو انه يجدر بمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذ قراره، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

- **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:** يعتبر هذا المبدأ ركنا أساسيا من أركان القرار الاستثماري ويستمد أصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر الفرد أو المؤسسة تتسم بالندرة بينما تكون الفرص أو المجالات الاستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة في معظم الأحيان. ذلك يفرض على متخذ القرار الاستثماري أن يراعي هذه الحقيقة وذلك باختيار ما يناسبه منه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الاستثمارية التي تتفق مع إستراتيجيته في الاستثمار، بدلا من أن يوجه مدخراته لأول فرصة استثمارية تلوح له.

- **مبدأ الخبرة والتأهيل:** يقضي هذا المبدأ بان اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين. ففي واقع الحال توجد فئة من الأفراد ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في استثمارها لكنهم لا يمتلكون الدراية والخبرة الكافيتين لاختيار الأداة الاستثمارية المناسبة. ويطلق على هذه الفئة من المستثمرين فئة المستثمرين السذج (عديمي الخبرة) بالمقابل توجد فئة من المستثمرين المحترفين ممن يتمتعون بالخبرة والدراية الكافية التي تأهلهم لاتخاذ القرار الاستثماري.
- **مبدأ الملائمة:** يشكل مبدأ الملائمة واحدا من الأركان الأساسية التي يفترض بالمستثمر مراعاتها عند وضع استرتيجيته الاستثمارية. ويطبق المستثمر هذا المبدأ في الواقع العملي عندما يقوم باختيار المجال الاستثماري المناسب، ثم الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال من بين مجالات وأدوات الاستثمار المتعددة المتاحة له.
- **مبدأ التنويع:** يمكن تلخيص مجمل أهداف المستثمر في تحقيق ما يعرف بالعائد المستهدف على الاستثمار هذا يعني أن كل مستثمر يحدد في العادة العائد على الاستثمار الذي يطمح في تحقيقه من استثماراته وذلك في صورة هدف.

رابعا: العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار

تتمثل أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار في (كنجو وفهد، 1997):

- **نوعية الاستثمار الملائم:** حيث يراعي في اختيار البديل توافقه مع خطط المؤسسة في تحقيق معدلات نمو معينة.
- **حجم الأموال اللازمة ومصادر تمويلها:** لأن مثل هذه المعلومات قد تدفع إلى الاستثمار أو الامتناع عنه لأن تكلفة رأس المال من أهم مؤشرات القيام بالاستثمار.
- **تحديد درجة الخطر الاقتصادي:** وهذا في البديل المقترح الاستثمار فيه، وكذا درجة ارتباط هذا الاستثمار بالمشاريع الاقتصادية الأخرى.
- **التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقعة من البديل المقترح في المستقبل:** وهذا من أجل مقارنتها مع تكاليف الاستثمار الحالية والمستقبلية من أجل تحديد مقدار الأرباح والعائد المطلوب.
- **دراسة البيئة الاقتصادية:** وضعية السوق وكذا درجة المنافسة ومقدار الطلب من أجل تحديد حصة المشروع المقترح في السوق.
- **تحديد التوقيت المناسب من أجل البدء في الاستثمار:** لأن اختيار الوقت الملائم للاستثمار في مجال معين يمكن أن تكون له عوائد مرتفعة أكثر من لو لم يتم تحديد هذا الوقت.

خامسا: مراحل اتخاذ قرار الاستثمار:

لابد أن تمر عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالمراحل التالية (لزغم، 2012):

1) **مرحلة تحضير المشاريع أو الفكرة الأولية لمشروع:** تتعمق هذه المرحلة بالأهداف المسطرة من قبل المستثمر التي يرغب في تحقيقها، بحيث تكون المشاريع عبارة عن أفكار أولية تسعى لتحقيق الأهداف المرغوب فيها (زيادة الطاقة الإنتاجية، التوسع،...الخ).
2) **مرحلة تقييم المشاريع:** يتم في هذه المرحلة تقدير تكلفة الاستثمار و كذا العائد المتوقع منه بالإضافة إلى التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من المشروع على مدى عمره الاقتصادي من خلال مختلف المعايير الملائمة لاختيار المشروع الاستثماري الأمثل.
3) **مرحلة اختيار المشروع:** في هذه المرحلة يتم اختيار البديل الأمثل اعتماد على مختلف طرق المفاضلة بين المشاريع، تحت مبدأ اختيار الاستثمار الذي يحقق مردودية رأسمال أعلى من تكلفة الاستثمار، مع حد أدنى من المردودية المقبولة.
4) **مرحلة تنفيذ المشروع:** وتتم هذه المرحلة توفير كل ما يتطلبه المشروع المختار من أموال و إعداد مختلف الموازنات المتعمقة به، بالإضافة إلى وقت التنفيذ والانتهاء ومرحلة التشغيل التجريبي لمشروع.

سادسا: أنواع قرارات الاستثمار

غالبا ما تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد، وقرارات استثمارية طويلة الأمد (الزبيدي، 2004).

- **القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد:** تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما في حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداول.
- **قرارات الاستثمار الطويلة الأمد:** تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، والمعروف عن هذا النوع من القرارات انه يعتبر من أصعب القرارات كونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في شركة الأعمال وليس من السهولة التخلص منه عندما تتم عملية الاستثمار فيه.

كما يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ القرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية من جهة، وقيمتها من وجهة نظره من جهة أخرى، و ضمن هذا الإطار تندرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع (مطر، 2013):

1) **قرار الشراء:** يتخذه المستثمر عندما يشعر أن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي وبعبارة أخرى عندما يكون السعر السوقي اقل من قيمة الأداة الاستثمارية وذلك كما يراه المستثمر. مما يولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلا . يترتب على ما سبق تولد ضغوط شرائية في السوق على تلك الأداة مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر و القيمة.
2) **قرار عدم التداول:** يترتب على الحالة السابقة والناتجة عن الضغوط الشرائية أن تستجيب الية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الارتفاع إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي مع قيمة الأداة الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديهم حوافز للشراء التوقف على الشراء، وكذلك من كان لديهم حوافز للبيع أيضا التوقف عن البيع. فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة هو عدم التداول. لان المستثمر عند هذه النقطة يكون في وضع تنتفي لديه الآمال لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية، كما تنتفي لديه أيضا ولو مؤقتا المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل القريب إلا إذا تغيرت الظروف السائدة، ولذا يقرر الاحتفاظ بالأداة الاستثمارية.
3) **قرار البيع:** بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد وفي نطاق نموذجه الخاص بالقرار، أي مستثمر يرى بان السعر السوقي في تلك اللحظة لا زال اقل من قيمة الأداة الاستثمارية مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن قيمة الادة الاستثمارية. وهكذا يرتفع السعر عن القيمة مولدا بالتالي حافزا لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع. ذلك يخلق ضرفا جديدا ينعكس على آلية السوق ليصل إلى نقطة يصبح فيها المعروض من الأداة أكثر من الطلب عليها فيتجه السعر السوقي للأداة الاستثمارية للهبوط مرة أخرى وهكذا تدور الدورة.

الفرع الثاني: قرار التمويل

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات الإستراتيجية، كغيره من القرارات إن لم نقل أهمها، لأنه على أساسه تتخذ باقي القرارات المالية، بحيث يعتمد اتخاذه على جودة وصحة المعلومات المطلوبة لكل نوع من هذه القرارات، ويتحمل المدير المالي مسؤولية صنع القرارات التي تمتد أثارها لمدة طويلة وتنعكس على قيمة المؤسسة في السوق وثروة المالك بصورة ايجابية، ومن واجب المدير المالي اختيار مصادر التمويل ذات التكلفة المنخفضة والأقل مقارنة بالمصادر الأخرى.

أولا: مفهوم قرار التمويل

لقرار التمويل عدة تعاريف سنذكر بعضها فيما يلي:

- **التعريف الأول:** يمكن تعريف قرار التمويل على انه" القرار الذي يتم من خلاله تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل المختلفة، سواء كانت مملوكة أو مقترضة" (بن ساسي وقريشي، 2006).
- **التعريف الثاني:** كما يعرف التمويل أيضا انه" تلك العملية التي من خلالها يضمن أو يؤمن للمؤسسة كافة احتياجاتها المالية المختلفة، هذه الحاجيات تكون متولدة عند الاستثمار المادي أو المعنوي أو عند دورة الاستغلال" (ناصر، 2002).
- **التعريف الثالث:** وعرف أيضا بأنه "الحصول على الأموال بالشكل الأمثل، أي تحديد مزيج مناسب للتمويل لتكون من تمويل قصير الأجل، وتمويل طويل الأجل، وتمويل بالملكية وتمويل بالدين، يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى وبما يعظم ثروة المساهمين أي (تعظيم قيمة المنشاة) وهو دوما الهدف الأساسي لكل قرار من قرارات الإدارة المالية" (العامري، 2013).

من خلال ما سبق يمكن تعريف قرار التمويل على انه "عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال التي تحتاجها من مصادرها المختلفة (داخلية أو خارجية)".

ثانيا : العوامل المؤثرة في قرار التمويل

تحصل المؤسسة عادة على الأموال اللازمة لتسيير أنشطتها من مصدرين رئيسيين هما:

مصادر خارجية أي عن طريق الديون المباشرة وغير المباشرة، ومصادر داخلية أي عن طريق الملاك وفي المفاضلة بين هذين المصدرين سعيا وراء تخفيض التكلفة المرجحة لرأسمالها المستثمر إلى الحد الأدنى المناسب، لابد من اخذ العوامل التالية في عين الاعتبار(مطر، 2010):

- ✓ تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.
- ✓ عنصر الملائمة، بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائما للمجال الذي تستخدم فيه الأموال، فإذا كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة حينئذ أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل بل بقرض قصير الأجل سعيا وراء تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى، أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي، من الحكمة حينئذ يتم تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل.
- ✓ وضع السيولة النقدية في المنشاة لدى اتخاذ القرار، وسياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المنشاة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصدر تمويل طويل الأجل لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل، وهكذا يصبح تاريخ الاستحقاق عاملا متحكما في مثل هذه الظروف.
- ✓ القيود التي يفرضها المقرض على المنشاة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة، أو سياسة توزيع الأرباح، أو بالقيود على مصادر التمويل الأخرى.

- ✓ المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي بشكل عام تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال، وهو ما لا تحققه مصادر التمويل الداخلي. ذلك أساس أن الفوائد المدفوعة عن القروض تعتبر عبئا يحمل لربح المنشاة، على عكس التوزيعات التي تدفع للملاك والتي تعتبر توزيعا للربح لا عبئا عليه.

ثالثا: أنواع قرار التمويل

ويوجد نوعين من قرارات التمويل في المؤسسة وهما (حنفي، 2007):

- قرارات تهتم بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل، وهو من أهم القرارات التي تؤثر على الربحية والسيولة.
- قرارات تعنى بتحديد أيها أكثر نفعية للمؤسسة، القروض القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل من خلال الدراسة المعمقة للبدائل المتاحة وتكلفة كل بديل، والآثار المترتبة عليه في الأجل الطويل.

رابعا: مصادر قرار التمويل

ويمكن التمييز بين نوعين من مصادر التمويل والمتمثلة في (مزغيش، 2013):

1) **مصادر التمويل الداخلية:** التمويل الداخلي هو كل الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من هيكلها التنظيمي، أي من مصادرها الداخلية كالمساهمين مثلا وتكون تحت تصرفها، وهي نوعان:

- **التمويل الذاتي:** أي تمول المؤسسة نفسها بنفسها، وهو ذالك الفائض المالي الذي يستخلص من نشاطها في فترة الاستغلال والذي يسمح لها بتمويل مشاريعها انطلاقا من مواردها الذاتية، وهذه الأموال تكون في شكل مخصصات اهتلاك، مؤونات ذات طابع احتياطي والأرباح غير الموزعة.
- **التدفقات المالية:** وهي عبارة عن حركة النقود داخل المؤسسة والمعبرة عن كمية المنتجات ،الخدمات أو النقود المحولة خلال فترة زمنية ما، و قد تكون تدفقات داخلية (مدينة) أو خارجية (دائنة) ويتم حساب فائض التدفقات المالية باستخراج الفرق بين هذه التدفقات.

2) **مصادر التمويل الخارجية:** التمويل الخارجي هو تلك السيولة أو التسهيلات المالية التي تتحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر الخارجة عن إدارتها ومالكيها ومسيريها ومصادرها إما تكون لمدة طويلة أو متوسطة أو قصيرة.

- **مصادر تمويل قصيرة الأجل:** وتستخدم هذه المصادر لتمويل العمليات الجارية في المؤسسة ومن أهم هذه المصادر نذكر:

- ✓ **الائتمان التجاري:** هو الذي تحصل عليه المؤسسة من الموردين والمتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تستخدمها في نشاطها (علوان،2009).
- ✓ **الائتمان المصرفي:** وهو عبارة عن القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية والصناعية (كراجه وآخرون، 2006).

- **مصادر التمويل متوسطة الأجل:** تستخدم هذه المصادر لتغطية احتياجات دائمة للمؤسسة ومن أهم مصادر التمويل المتوسط الأجل نذكر القروض المصرفية المتوسطة الأجل والتمويل باستئجار الأصول.
- **مصادر التمويل طويلة الأجل:** يتمثل التمويل طويل الاجل في الاموال التي تتوفر للشركة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة ويمثل التزاما على الشركة كشخصية معنوية مستقلة ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويل الاجل على ضوء اسس معينة الى: اموال الملكية والمتمثلة في الاسهم العادية والممتازة او الارباح المحتجزة والاموال المقترضة المتمثلة في السندات والقروض الطويلة الاجل (علوان، 2009).

الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح

قرارات الاستثمار و التمويل لا يمكن النظر إليها بشكل منفصل عن قرار توزيع الأرباح، حيث يتم تصميم مجموعة القرارات الخاصة بالتوزيع وفقًا لمتطلبات الإدارة المالية. ويأتي ذلك نتيجة التضارب في الاهتمامات بين المستثمرين و ضرورة الإدارة لتلبية احتياجاتها المالية المختلفة، و يعتبر قرار توزيع الأرباح من أهم القرارات التي يتخذها مجلس إدارة الشركة. وسنسلط الضوء فيما يلي على مفهوم توزيع الأرباح وأنواعه ودوافعه.

أولا: مفهوم قرار توزيع الأرباح

لقد تعددت تعاريف قرار توزيع الأرباح منها:

- **تعريف الأول:** هو "القرار الذي يتعلق بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين والجزء الذي سيعاد استثماره، هذا القرار ينتج عن القرار بين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار والتمويل جيدا، كلما أمكن المؤسسة توقع ارتفاع أرباحها بانتظام" (علوان و شعبان، 2020).
- **تعريف الثاني:** هو " قرار بشأن توزيع الأرباح أو احتجازها لغرض إعادة استثمارها، وعادة ما تشير النسبة إلى سياسة التوزيع إلى النسبة التي ينبغي توزيعها من الأرباح، فهي تعتبر بمثابة تعويض عن الأموال المستثمرة من قبل المساهمين" (الهندي، 1999).
- **التعريف الثالث:** هو" مجموعة الإجراءات التي تتخذ بشان توزيع الأرباح القائمة على مبدأ تحديد مقدار الأرباح التي تتم احتجازها والأرباح المقرر توزيعها كونها تؤثر على حجم الاستثمارات التي تقوم بتنفيذها المؤسسة" (ال شبيب، 2010).

كما تعرف أيضا سياسة توزيع الأرباح على أنها:

- **التعريف الأول:** هي" صافي الدخل الذي حققته المؤسسة أو جزء منه على المساهمين ويعتبر قرار المقسوم لقرارات المالية في المؤسسة نظرا لعلاقته المباشرة بالمساهمين وانعكاساته على سعر السهم في السوق المالية من حيث التوزيع أو الاحتجاز" (العامري، 2013).

- **التعريف الثاني:** هي " كيفية التصرف في الأرباح التي حققتها المؤسسة، وذلك إما باحتجازها ومن ثم إعادة استثمارها في المؤسسة، أو توزيعها على المساهمين بإتباع شكل من أشكال التوزيعات المختلفة، وذلك أما في شكل نقدي أو عن طريق أسهم...الخ وتقضي بدفع الزائد من الأموال وتحويله من أنشطة المؤسسة إلى المساهمين، وكشرط ضروري لإتمام هذه العملية هو توفر السيولة اللازمة لدفع هذه التوزيعات" (بوحادرة، 2012).

ومما سبق يتضح أن قرار توزيع الأرباح هو كل الإجراءات المتبعة لتوزيع الأرباح بما يقدم مصلحة المؤسسة والمساهمين.

ثانيا: أنواع سياسة توزيع الأرباح

تختلف سياسات التوزيع التي تتبعها المؤسسة، فكل مؤسسة لها سياسة التوزيع التي تفضلها ولكن سياسة التوزيع التي تنتهجها أي مؤسسة لا تخرج عن واحدة من ثلاث و التي خصصنا بعضها فيما يلي:

- **سياسة توزيع الأرباح المنتظمة:** تعتمد هذه السياسة على دفع مبالغ ثابتة كتوزيعات أرباح وذلك في كل فترة يتم فيها اتخاذ قرار لتوزيع الأرباح، وبما أن المبالغ التي سيستلمها حملة الأسهم ستكون ثابتة نسبيا، فان هؤلاء المستثمرون يشعرون بدرجة عالية نسبيا من الثقة باستقرار وانتظام الأرباح مما ينعكس بالاستقرار النسبي في سعر السهم (العلي، 2012).
- **سياسة نسبة توزيع الأرباح الثابتة:** تعتبر سياسة نسبة التوزيع الثابتة من ناحية ابسط سياسات التوزيع بمجرد أن تختار المؤسسة نسبة التوزيع، إلا أنها من جهة أخرى فإنه نظرا لان المكاسب المتوقعة متقلبة فان التوزيعات هي الأخرى ستكون متقلبة، مما قد يؤثر على أسعار الأسهم (عبد الرحيم، 2010).
- **سياسة توزيع الأرباح المنتظمة المنخفضة و المتزايدة:** تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح ثابتة ولكن بمبالغ منخفضة، وتقوم الشركة بزيادة هذه التوزيعات حين تحقق أرباح أعلى من أرباحها العادية في فترة زمنية معينة، باستخدام هذه السياسة فان المؤسسة تعطي للمساهمين دخل ثابت يزيد من ثقتهم في المؤسسة، وكذلك تعطيهم زيادة في توزيعات الأرباح تسمح لهم بمشاركة المؤسسة في أرباحها في الأوقات الجيدة (حداد، 2009).

ثالثا: العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح

توجد العديد من العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح المتخذ داخل المؤسسة نذكر منها (غنيم، 2006):

- **القيود المفروضة على توزيع الأرباح:** ومن أهم هذه القيود الزام المؤسسات بتكوين احتياطات من الأرباح لتدعيم رأس المال أو لمقابلة احتياجات السيولة، بالإضافة إلى قيود مفروضة في إطار عقود القروض والتي تؤثر على هذا القرار.
- **مدى توافر الفرص الاستثمارية:** حيث أن زيادة عدد الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسة يشجعها نحو تخفيض مقدار العائد الموزع لتدبير الأموال اللازمة لاستغلال هذه الفرص الاستثمارية، بينما إذا قلت عدد الفرص الاستثمارية المتاحة فهذا يشجعها على زيادة مقدار العائد الموزع.
- **الحالة التي تمر بها المؤسسة في حياتها:** عادة ما تقوم المؤسسات التي تمر بمرحلة النمو وخاصة إذا كان هذا النمو سريعا باحتجاز أرباحها، أما في مرحلة النضج فتقوم بتوزيع الجزء الأكبر من أرباحها.
- **مدى توافر الموارد النقدية بالمؤسسة:** نظرا لأن العائد الذي يتم توزيعه على المساهمين يكون في معظم الأحيان عائدا نقديا، فإذا توافرت النقدية اللازمة بالمؤسسة فذلك يؤدي إلى زيادة توزيعات الأرباح، والعكس في حالة عدم كفاية الموارد النقدية فيتم تخفيض الأرباح الموزعة.
- **مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة:** يمكن للمؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم والتي يكون لها سجل أداء مالي اللجوء إلى أسواق راس المال لتدبير احتياجاتها المالية، مما يمكنها من اتخاذ قرارات متحررة لتوزيعات الأرباح، وعلى عكس ذلك تماما فإن المؤسسات الجديدة والصغيرة الحجم تلجأ إلى التمويل الداخلي نظرا لمحدودية قدرتها على التعامل مع أسواق راس المال لتدبير الأموال المطلوبة لها، مما ينعكس بدوره على توزيعات الأرباح ويجعلها مقيدة.
- **تفضيلات المساهمين:** يجب على القائمين على إدارة المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار رغبات واحتياجات المساهمين باعتبارهم ملاك لتلك المؤسسة عند رسم سياسة توزيع الأرباح، فإذا رغب المساهمون في الحصول على دخل سريع لتدعيم مواردهم النقدية فإنه يجب الإسراع بتوزيع الجزء الأكبر من الأرباح، ويحدث العكس إذا لم يرغب المساهمون في الحصول على هذا الدخل السريع.
- **استقرار توزيعات الأرباح السابقة في سجلات المؤسسة:** ترغب المؤسسات التي يتحقق لديها استقرار في توزيع الأرباح في سجلاتها الماضية في المحافظة على وجود معدل مرتفع لتوزيعات هذه الأرباح فيها، بينما يحدث عكس ذلك في المؤسسات الأخرى التي يتسم سجل توزيعاتها بالتقلب وعدم الثبات.

- **تذبذب الأرباح:** فإذا كانت الأرباح غير مستقرة فإن قدرة المؤسسة على استخدامها كمصدر تمويل تصبح محدودة نظرا لارتفاع درجة عدم التأكد من أرباح كافية، وعندما تحقق هذه الأرباح فإن إدارة المؤسسة تحتجز قدرا أكبر منها لسد احتياجاتها وبالتالي تقل نسبة التوزيعات. وعليه فالعلاقة بين درجة تذبذب الأرباح ونسبة التوزيعات علاقة عكسية فكلما ازدت درجة التذبذب قلت نسبة التوزيعات والعكس بالعكس (تيم، 2013).

المطلب الثالث: خطوات اتخاذ القرارات المالية

تمر عملية اتخاذ القرارات المالية بعدة خطوات والمتمثلة في (الجيوسي، 2000):

1) **تحديد المشكلة:** ويعني التعرف على جميع جوانب المشكلة التي هي موضوع اتخاذ القرار، وذلك بمعرفة الظروف الخاصة المحيطة بها والمؤثرة عليها بشكل دقيق وصحيح لكي لا يتأثر القرار و سيكون انعكاس لتلك المعرفة على أية حال.
2) **تطوير البدائل:** ويعني جمع جميع البدائل التي تلبي نفس الحاجة وتحقق نفس الهدف ولكن بصورة مختلفة بشكل ظاهري.
3) **تقييم البدائل:** بعد مرحلة تطوير البدائل نعمل على تقييمها بمقارنة البدائل بعضها ببعض ومقارنتها مع مقاييس ومعايير معينة لكي نصل إلى ما نحن بحاجة إليه.
4) **اختيار أفضل بديل:** تعتمد عملية الاختيار على المعايير بشكل أساسي، ومن ثم على الخبرة الشخصية، فالتجربة. وكنتيجة للمرحلة السابقة من التقييم والمقارنة يتم اعتماد البديل الذي يتناسب أكثر مع ظروف المنشاة ومن كافة النواحي.
5) **متابعة القرار:** بعد عملية اختيار البديل الأفضل يجب متابعته للتأكد من مدى صحته ودقته في مجريات ومتطلبات المهام، حيث يمنع بذلك الشك والقلق حول ما تم اخذ القرار بشأنه، ويعالج أي خطا قد يحدث فور حدوثه.

ويمكن تلخيص مراحل اتخاذ القرارات المالية المناسبة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): خطوات اتخاذ القرارات المالية

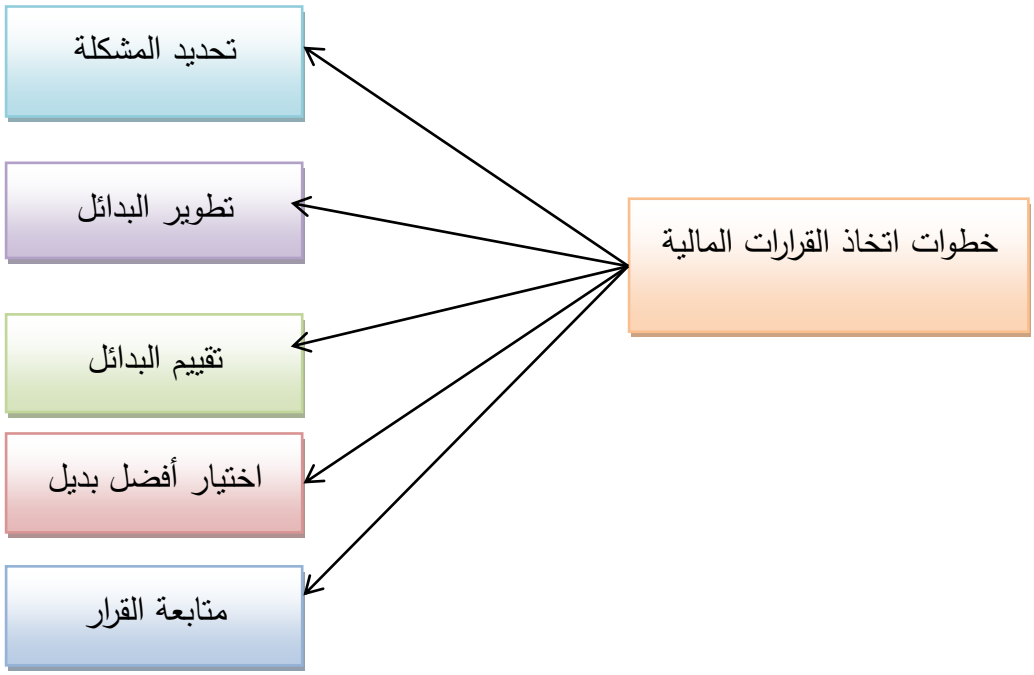

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتمادا على المعلومات السابقة

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

يعد دور التدقيق الخارجي مهما جدا في عملية اتخاذ القرارات المالية في أي مؤسسة أو شركة، حيث يساعد هذا النوع من التدقيق على ضمان تمتع المؤسسة بالكفاءة والفعالية في إدارة الأمور المالية والمحاسبية. ويمكن القول أن دور التدقيق الخارجي يغطي العديد من المجالات المتعلقة بالمؤسسة.

المطلب الأول: دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية من خلال المعلومات المحاسبية

للتدقيق الخارجي دور بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية من ناحية اتخاذ القرارات بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة، وذلك من خلال اعتماد المؤسسة على تقرير المدقق الخارجي بعد دراسته لقوائم المؤسسة وعليه فإن القرارات المالية التي يتم اتخاذها تكون بناءا على المعلومات المحاسبية لهذا المدقق والتي يجب أن تتصف بمجموعة من الخواص ويمكن تصنيف هذه الخواص الى (السيد، 2009):

1) الخصائص الرئيسية:

وهي تتعلق بخاصيتين رئيستين هما:

- **الملائمة**

حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال:

- ✓ **التوقيت الزمني المناسب:** أي انه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها او قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.
- ✓ **القيمة التنبؤية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.
- ✓ **القيمة الرقابية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن ان تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.

- **الثقة**

وهي تتعلق بمدى إمكانية خلق حالة اطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية (متخذ القرار) لكي تعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال:

- ✓ **صدق التعبير**: أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سلمية وآمنة وخالية من أي تلاعب معتمد.
- ✓ **قابلية التحقق:** أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية، وغالبا ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية.
- ✓ **الحياد (عدم التحيز):** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن آن تساهم في خدمة مستخدم معين دون أخر.

ثانيا: الخصائص الثانوية

بالإضافة إلى الخصائص الأساسية هناك خصائص ثانوية لها تأثير مباشر على المعلومات المحاسبية نذكر أهمها:

- **القابلية للمقارنة**

تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة إذا كان بإمكان المستخدم أن يجري مقارنات بين النتائج المالية للوحدة المحاسبية من سنة إلى أخرى أو بين وحدات محاسبية أخرى (بني عطا، 2007).

- **الثبات**

يعتبر الثبات خاصية هامة لتحقيق إمكانية المقارنة، وفي ضوء تعدد البدائل من الطرق المحاسبية مثل الاختلاف في طرق توزيع التكاليف وقياس الاهتلاك والمداخل المختلفة لتسعير المخزون السلعي، فإن الطريقة المحاسبية المستخدمة يجب الاستمرار في تطبيقها لتحقيق المقارنة في كيفية عرض القوائم (الدهراوي، 2007).

من خلال ما تم ذكره نجد أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا حاسما في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة في أي منظمة أو مؤسسة، ومن اجل الاعتماد على دقة وصحة تلك المعلومات، يتم الاعتماد على تقرير شهادة المدقق الخارجي لزيادة جودتها ومصداقيتها حيث:

- ✓ يساعد التدقيق الخارجي في توفير معلومات دقيقة وسليمة تمكن من اتخاذ قرارات مالية وإيجاد الحلول والبدائل.
- ✓ يعتبر التدقيق الخارجي أداة مساعدة تلجأ إليها الإدارة عند الإقبال على قرارات إستراتيجية.
- ✓ يساهم التدقيق الخارجي في توفير جو ملائم لاتخاذ قرارات ذات جودة وفعالية.
- ✓ يساعد التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة في المؤسسة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات فعالة .

المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

يمكن توضيح دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية كما يلي:

1) دور التدقيق الخارجي في اتخاذ قرار الاستثمار:

إن قرارات الاستثمار تعد من أهم وأخطر أنواع القرارات المالية في المؤسسة، وحتى يكون القرار الاستثماري سليم يتعين على متخذ القرار المرور بعدة مراحل إلى غاية الوصول إلى القرار النهائي المتمثل في اختيار البديل الاستثماري الأمثل، وفي كل مرحلة يحتاج متخذ القرار إلى معلومات محاسبية تكون مفيدة له، فالمعلومات المحاسبية التي تتطلبها عملية تخطيط المشاريع الاستثمارية هي معلومات تتعلق بالوضع الحالي للمؤسسة والمستقبلي مما يساعدها على التنبؤ لاسيما في مرحلة تقييم مختلف الخطط المقترحة، وذلك عند دراسة الاحتمالات المتوقعة عند تنفيذ كل خطوة مقترحة، وهذه المعلومات يتم الحصول عليها من نظام معلومات المحاسبة المالية فكلما كانت ذات جودة عالية ومصداقية سمح ذلك لمتخذ القرار بإنجاز عملية التخطيط في ظروف تتسم بالوضوح، وتأتي مرحلة تحديد البدائل الاستثمارية الممكنة التي يتم من خلالها تقييم المشاريع الاستثمارية، وهي عملية تتطلب معلومات محاسبية تمكن متخذ القرار من تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من و إلى المؤسسة والمتعلقة بمختلف البدائل الاستثمارية من أجل تحقيق العائد المطلوب (حامدي، 2011).

وعليه فتقرير المدقق الخارجي المتضمن رأيه حول القوائم المالية ومدى عدالتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة يوفر معلومات ذات جودة، يتم على أساسها تخطيط وتقييم المشاريع الاستثمارية ليتم اختيار المشروع الاستثماري الأفضل وتنفيذه.

2) دور التدقيق الخارجي في اتخاذ قرار التمويل:

يساهم التدقيق الخارجي في اتخاذ قرار التمويل من خلال:

- ✓ يعد المدقق الخارجي تقريرا مستقلا يوفر فيه معلومات موثوقة حول الوضع المالي للمؤسسة مما يفيدها في تحديد البدائل التمويلية الملائمة، ومدى قدرتها على اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.
- ✓ من خلال تدقيق القوائم المالية تحدد المؤسسة بدقة نسبة مديونيتها وعلى أساسها يتم المفاضلة بين البدائل التمويلية وقدرتها على الاقتراض.
- ✓ قيام المدقق الخارجي بفحص النظام الضريبي للمؤسسة يوفر معلومات عن الوضع الجبائي لها، مما يفيدها في اتخاذ قرار التمويل لأنه يعتمد على مقدار الوفرات الضريبية، فقيام المؤسسة بالاقتراض لتمويل استثماراتها له فوائده ضريبية نتيجة طرح الفوائد على القروض من نتيجة المؤسسة.
- ✓ يساعد التدقيق الخارجي في تحسين نظام و إجراءات التحكم المالي والمحاسبي لتعزيز الموثوقية في التقارير الإدارية ومن ثم نجاح صفقات التمويل المستقبلية.

3) دور التدقيق الخارجي في اتخاذ قرار توزيع الأرباح:

يساهم التدقيق الخارجي في اتخاذ قرار توزيع الأرباح من خلال:

- ✓ يوفر التدقيق الخارجي معلومات عن مدى قدرة المؤسسة على اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية كما سبق الذكر، وهذا من شأنه التأثير على اتخاذ قرار توزيع الأرباح حيث أن توفر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة يعطيها حرية أكثر في توزيع أرباحها.
- ✓ يساعد تقرير المدقق الخارجي ودراسته لبيئة المؤسسة من تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها مما يؤثر على قراراتها بخصوص توزيع الأرباح.
- ✓ إن مصادقة المدقق الخارجي على القوائم المالية دليل على مصداقيتها وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وهذا يسمح لها بمعرفة أرباحها الفعلية التي بناءا عليها يتم اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه.
- ✓ يفحص المدقق الخارجي السياسات والإجراءات التي تتبعها الشركة في توزيع الأرباح للمستثمرين وتحديد ما إذا كانت تتوافق مع الأنظمة المالية والقوانين الحالية والدولية.
- ✓ يساعد التدقيق الخارجي في تقديم توصيات بشان استراتيجيات توزيع الأرباح مستقبلا والتي تتماشى مع متطلبات الشركة واحتياجات المستثمرين.

المطلب الثالث: دور العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

- **التعريف الأول:** عرف المراجعين الداخليين الأمريكيين التدقيق الداخلي على انه : "نشاط تقييمي مستقل ينشا داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى" (صديقي وبراق، 2005).
- **التعريف الثاني:** هو "التدقيق الذي يتم من طرف شخص من داخل المؤسسة بحيث يقوم بعملية فحص الدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية، ويمثل التدقيق الداخلي أحد أدوات الرقابة يساعد الإدارة في تزويدها بالمعلومات ويخضع لسلطتها كونه يتم من طرف موظف في المؤسسة (العيد وبن زازة، 2015).

من خلال ما سبق يمكن ان نعرف التدقيق الداخلي على أنه نشاط مهني يقوم به شخص أو عدة أشخاص من داخل المؤسسة يتمتعون بالاستقلالية والكفاءة التي تمكنهم من الفحص والتقييم في معلومات محاسبية لها القابلية للإثبات ومن ثم الخروج برأي فني محايد في شكل تقرير.

وتتمثل أهم أهداف التدقيق الداخلي في (أبو سرعة، 2010).:

- ✓ تحديد مدى دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية.
- ✓ تحديد مخاطر المؤسسة وتخفيضها إلى الحد الأدنى.
- ✓ التحقق من إتباع الإجراءات والسياسات الداخلية واللوائح والقوانين الخارجية.
- ✓ الاستخدام الكفء والفعال للموارد.
- ✓ مساعدة أعضاء المؤسسة على القيام بمسئولياتهم بكفاءة وفاعلية.

مما سبق وبناء على ما تطرقنا إليه في الفصل الأول الخاص بالتدقيق الخارجي نجد أن هناك أوجه اختلاف وأوجه تشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، نوضحهما كما يلي:

- **أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والخارجي**

هناك بعض أوجه الشبه بين النوعين تكمن في النقاط التالية (سويسي، 2011):

- ✓ **التشابه في الأغراض المحاسبية والهدف الواحد:** حيث يسعى كل منهما إلى التأكد من وجود نظام فعال لنظام الرقابة الداخلية، ووجود نظام محاسبي سليم يعمل على توفير المعلومات الضرورية التي تمكن من إعداد قوائم وتقارير مالية صحيحة.
- ✓ **التشابه في طريق العمل:** وذلك من حيث فحص نظام الرقابة الداخلية من حيث فاعلية تطبيقه العملي، فحص السجلات والقوائم المالية، فحص عناصر الأصول والقيام بالملاحظات والاستفسارات والمقارنات التي قد تكون ضرورية.

- **أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي**

حيث يمكن حصر أوجه هذا الاختلاف في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

رقم	وجه المقارنة	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1	الموقع التنظيمي داخل الشركة	يعتبر المدقق الداخلي جزءا من الشركة ويتبع مستوى إداري معين.	لا يعتبر المدقق الخارجي جزءا من الشركة فهو متعاقد مهني مستقل عن الشركة.
2	الأهداف	مجال عمل المدقق الداخلي شامل حيث يساهم في تحقيق أهداف الشركة، وذلك من خلال تطوير وتحسين كل من العمليات، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، وعمليات الحكومة من كافة الجوانب المالية وغير المالية في الشركة.	المهمة الرئيسية لمدققي الحسابات الخارجيين هو إبداء رأي فني محايد حول عدالة القائم المالية للشركة بشكل سنوي.
3	الاستقلالية	يجب آن يكون التدقيق الداخلي مستقل عن الأنشطة المدققة.	التدقيق الخارجي يجب ان يكون مستقلا عن عملائه (الشركة محل التدقيق) وفق ميثاق السلوك المهني.
4	منهج الرقابة الداخلية	التدقيق الداخلي يتعلق بجميع الجوانب المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للشركة.	التدقيق الخارجي يتعلق ببعض جوانب الرقابة الداخلية الذي له تأثير جوهري ومادي على النتائج المالية.
5	تطبيق عملية التدقيق	يعطي التدقيق الداخلي جميع عمليات الشركة.	يغطي التدقيق الخارجي فقط تلك العمليات التي يكون لها مساهمة في النتائج المالية وأداء الشركة.
6	**مدة التدقيق**	ينفذ التدقيق الداخلي على مدار العام وذلك بسبب وجود مهام محددة أنشئت وفقا لمستوى المخاطر التي تم تحديدها لكل	يتم التدقيق الخارجي بشكل سنوي، حيث يبدي رايه عن القوائم المالية السنوية.

		كيان قابل للتدقيق.	
7	منهج التعامل مع الاحتيال	يهتم التدقيق الداخلي بعمليات الاحتيال والغش في جميع أنشطة الشركة.	يهتم التدقيق الخارجي فقط بعمليات الاحتيال والغش في مجالات المالية والتي تؤثر على مصداقية القوائم المالية.

المصدر: (ماهر مشتهى، 2013)

رابعا: طبيعة التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي في اتخاذ القرارات المالية

يقصد بالتكامل على انه التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية اشمل لأعمال التدقيق وتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود. وتوزيع العمل توزيعا يحقق أهداف المدقق بشكل عام ويعود بالفائدة على المؤسسة (الطويل وزعيبط، 2021).

إن التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يفيد المؤسسة في اتخاذ قرارات مالية أكثر رشادة، ويساعدها في تقييم أدائها وهذا من خلال (صديقي وبراق، 2005):

- ✓ توفير معلومات تفصيلية للإدارة تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة في التوقيت المناسب.
- ✓ بث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء الإداري والمحاسب.
- ✓ تكوين بنك للمعلومات عن طريق أوراق عمل التدقيق و تقاريره.
- ✓ فحص أعمال الفروع المختلفة للمؤسسة الواحدة مما يسمح من بسط الرقابة المستمرة للإدارة عليها.
- ✓ خفض تكاليف التدقيق عن طريق التكامل بين النوعين وباستبعاد ازدواجية العمل.

أما بالنسبة للأطراف الخارجية فيساعد التكامل بين النوعين على اتخاذ القرارات في:

- اطمئنان هؤلاء الأطراف على الرأي المعبر عنه من قبل المدقق الخارجي.
- اطمئنان المساهمين على أموالهم وتوفير معلومات موثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات حول مصير أموالهم في المؤسسة.
- الضخ المتواني للمعلومات ذات المصداقية بغية اتخاذ القرارات وتحقيق الكفاءة الإدارية.

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول أنه على الرغم من استقلالية التدقيق الخارجي إلا أنه يساعد المؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية، وهذا من خلال توفير معلومات محاسبية ذات جودة يمكن الاعتماد عليها في مختلف مراحل اتخاذ القرار كما أن التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يعزز ويرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة، من خلال إضافة المزيد من المصداقية والموثوقية على المعلومات المحاسبية التي تعد أساس اتخاذ القرارات.

خلاصة

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل نستخلص ان عملية اتخاذ القرار هي عملية مقارنة بين بديلين أو أكثر، مرورا بمجموعة من الخطوات، وباستخدام مجموعة من الأساليب.

وتعتبر القرارات المالية من أهم القرارات المتخذة داخل المؤسسة، فالقرار الاستثماري يعني كيفية استخدام المؤسسة لأموالها، أما قرار التمويل الذي يتخذ من اجل تحديد نوع وحجم التمويل المطلوب من اجل تغطية الاحتياجات المالية لمختلف استثماراتها خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى قرار توزيع الأرباح والذي يختص باختيار السياسة المثلى لتوزيع الأرباح، وكل هذه القرارات تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للسهم.

يساهم التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية من خلال المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المدققة بفضل الخصائص النوعية التي تميزها، كما تلعب المعلومات المحاسبية دورا مهما في اتخاذ القرارات المالية، وهذا لما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وموثوقية، وللعلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي أهمية كبيرة في المؤسسة لما ينتجونه من معلومات تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية بشكل عام والقرارات المالية بشكل خاص.

الفصل الثالث

تمهيد

بعد استفائنا للجانب النظري من الدراسة والذي تطرقنا من خلاله الى المحتوى النظري لموضوع البحث، ومحاولة منا التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة كان لابد من دراسة ميدانية لإسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية على ارض الواقع العملي، وذلك بهدف معالجة واختبار دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية من الناحية العملية.

ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتصميم استبيان وتوجيهه نحو عينة الدراسة المتمثلة في محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين والمسيرين الماليين.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
- **المبحث الثاني:** تحليل بيانات ونتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الاول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سيتم ايضاح الجانب التنظيمي للدراسة الميدانية، حيث يتم التطرق لتخطيط وتصميم اداة الدراسة لننتقل بعدها لإبراز اساليب المعالجة الاحصائية المستعملة في تحليل البيانات المجمعة واخيرا اجراء اختبار لأداة الدراسة للتأكد من مدى صدقها وثباتها.

المطلب الاول: تخطيط وتصميم اداة الدراسة

سنتطرق الى مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة الى نوع الاداة التي استخدمت في جمع البيانات وكذا المحاور التي تغطيها.

1) مجتمع و عينة الدراسة

- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في المسيرين الماليين واطارات ادارية ومالية في المؤسسات الاقتصادية والذين يمثلون عينة مستهدفة ممثلة لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، وكذلك من محافظي الحسابات الخبراء المحاسبين، الذين يشكلون اصحاب مهنة التدقيق الخارجي، حيث تم ادراج الخبراء المحاسبين كونهم يعدون بالضرورة محافظي حسابات ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة في ولاية ميلة تم اللجوء الى ولايات اخرى مجاورة، حتى تكون هذه الدراسة شاملة نوعا ما وذات مصداقية اكبر ويمكن الحكم من خلالها على موضوع الدراسة.
- **عينة الدراسة:** لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع (60) استمارة وقمنا باسترجاعها كلها، وبذلك تشكلت عينة الدراسة من (60) محافظ حسابات خبير محاسبي بالإضافة الى مسيرين ماليين، والجدول الموالي يوضح الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة:

الجدول رقم(3): الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة

الاستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبانات المسترجعة	60	%100
الاستبانات الغير مسترجعة	0	0
الاستبانات الكلية	60	100

المصدر: اعداد الطالبتين.

2) اداة الدراسة:

بغرض اكمال ما تم التطرق اليه في الجانب النظري والالمام بجوانب الموضوع من الناحية العلمية تم الاستعانة بالاستبيان **(انظر الملحق رقم 1)** كأداة من ادوات جمع البيانات وهذا لأهمية هذه الاخيرة كونها تعتبر اداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الاسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبيان الى ثلاث محاور:

- **المحور الاول:** يتكون من المعلومات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة ويشمل الجنس، الفئة العمرية، المهنة، الخبرة المهنية، والمؤهل العلمي.
- **المحور الثاني:** يتناول التدقيق الخارجي ويتكون من اربعة فروع و(21) فقرة.
- **المحور الثالث:** يتناول اتخاذ القرارات المالية ويتكون من فرع واحد و(8) فقرات.

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي والموزع درجاته كما يلي:

الجدول رقم (04) : توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس لكارت الخماسي

غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	2	3	4	5

المصدر: اعداد الطالبتين.

وقد تم الاعتماد في اعداد الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يعتمد على طرح عبارات لها اجابات محددة.

المطلب الثاني: اساليب المعالجة

لتحقيق اهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (STATISTICAL PACKAHGE FOR SOCIAL SCIENCES)، والذي يرمز له اختصارا (SPSS)، وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الاحصائية التي تندرج ضمن الاحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية... الخ، وضمن الاحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الاحادي... الخ. وفي اطار الدراسة قمنا باستخدام الاساليب (التقنيات) التالية:

1- المدى: قمنا بحساب المدى بين اكبر واصغر قيمة لدرجات مقياس لكارت الخماسي (5-1=4) حيث تمثل 5 عدد الفئات ويحسب طول الفئة على النحو التالي:

طول الفئة = المدى/ عدد الفئات

5/4 =

0.8=

وهكذا يصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) : جدول التوزيع لسلم ليكارت

الفئة	]1.80-1]	]2.6-1.80]	]3.4-2.60]	]4.2-3.40]	]5-4.20]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفض جدا	منخفض	متوسط	عالية	عالية جدا

المصدر: اعداد الطالبتين.

2- **النسب المئوية**: وهذا لمعرفة نسبة افراد العيّنة الذين اختاروا كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان وتحسب بقسمة عدد التكرارات الموافقة لعبارة ما على عدد افراد العينة.

3- **المتوسط الحسابي**: إن الوسط الحسابي هو القيمة التي تقع في منتصف البيانات، بحيث يكون مجموع القيم الواقعة قبله مساويا لمجموع القيم الواقعة بعده.

4- **الفا كرومباخ (Crambach Alpha)**: لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

5- **الانحراف المعياري**: يعتبر من اكثر مقاييس التشتت اهمية لأنه مفهوم جبري محدد بدقة ومن أقواها حساسية واكثرها شيوعا، والفكرة الاساسية له هي انه بدلا من اهمال الاشارات الجبرية، وعند حساب الانحراف المتوسط نحاول التخلص من تلك الاشارات بطريقة اكثر صلاحية وذلك بتربيع الانحرافات ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum ni(xi-\bar{x})^2}{N}}$$

6- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coeffient): لقياس درجة الارتباط يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبيان، وتم استخدامه كذلك في حساب نماذج الانحدار.

7- اختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي او لا.

المطلب الثالث: اختبار اداة الدراسة

سيتم دراسة الصدق الظاهري والبنائي لأداة الدراسة (الاستبيان)، وكذا دراسة ثباتها وهذا على النحو التالي:

أولا: صدق أداة الدراسة (الاستبيان)

يقصد بصدق اداة الدراسة شمول الاستمارة على كل العناصر التي يجب ان تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها. وقد تم التأكد من صدق اداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والبنائي.

1. **الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):** بعد اكمال الخطوة الاولى من اعداد الاستبيان وتطويره في ضوء المراجعة المكتبية اصبح جاهزا لتوزيعه على خبراء متخصصين لمناقشته وجعله قابلا للتوزيع على عينة البحث بطريقة علمية صحيحة حيث عرض على محكمين من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحفيظ بوالصوف بميلة **(انظر ملحق رقم 2)**.

وقد تم اجراء التصحيحات والتعديلات اللازمة بناءا على مقترحاتهم عند التصميم النهائي للاستبيان.

2. **الصدق الداخلي لفقرات الاستبيان:** بعد التأكد من الصدق الظاهري لأهداف الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة البالغة (60) فرد وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط **(انظر الملحق رقم 3)** بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له كالتالي:

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: التدقيق الخارجي**

1. **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قبول المهمة وتخطيط التدقيق)**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الاول والمعدل الكلي لفقراته حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم(06): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق)

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على نطاق عملية التدقيق.	0.453	0.000
2	يخصص المدقق الخارجي مساعدين لإنجاز مهامهم في الوقت المناسب.	0.692	0.000
3	يتحقق المدقق الخارجي من النظام المحاسبي ويبحث في نتائج الأعمال السابقة.	0.250	0.054
4	يقوم المدقق الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام المؤسسة.	0.675	0.000
5	يطلع المدقق الخارجي على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.	0.270	0.037

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة 0.05، كما ان معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الاول هي قيم موجبة مما يدل ان فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

2. الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثاني والمعدل الكلي لفقراته حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (07): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.	0.484	0.000

2	يقوم المدقق الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.	0.512	0.000
3	يقوم المدقق الخارجي باختبارات الالتزام.	0.617	0.000
4	يستخدم المدقق الخارجي طريقة القائمة التذكيرية.	0.710	0.000
5	يستخدم المدقق الخارجي أسلوب المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.738	0.000
6	يستخدم المدقق الخارجي قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.626	0.000

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة 0.05 كما ان معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثاني هي قيم موجبة مما يدل ان فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

3. الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (ادلة الاثبات):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثالث والمعدل الكلي لفقراته حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (08): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (ادلة الاثبات)

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المدقق الخارجي بجمع الأدلة من خارج المؤسسة لحكم على صحة أرصدة الحسابات.	0.813	0.000

2	يلجا المدقق الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.	0.730	0.000
3	يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.	0.507	0.000
4	يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من مطابقة قيود الإقفال للسنة السابقة مع القيود الافتتاحية للسنة الحالية.	0.329	0.010
5	يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق المستندي.	0.393	0.002
6	يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق المحاسبي.	0.406	0.001

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة 0.05 كما ان معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثالث هي قيم موجبة مما يدل ان فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

4. الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع (اعداد التقرير):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الرابع والمعدل الكلي لفقراته حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (09): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع (اعداد التقرير)

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتضمن تقرير المدقق الخارجي ما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبة.	0.582	0.000

2	يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ملحقات كافية وكاملة لإعلام المستخدم.	0.600	0.000
3	يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ابداء رأي حول القوائم المالية للمؤسسة.	0.631	0.000
4	تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية المؤسسة تطبيق مبادئ المحاسبة.	0.618	0.000

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة 0.05 كما ان معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الرابع هي قيم موجبة مما يدل ان فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لجميع فروع المحور الثاني**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فرع من فروع المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (10): معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع المحور الثاني والمعدل الكلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	الفرع الاول (قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق)	0.673	0.000
2	الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)	0.761	0.000
3	الفرع الثالث (جمع ادلة الاثبات)	0.757	0.000

4	الفرع الرابع(اعداد التقرير)	0.750	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول اعلاه ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث ان القيمة الاحتمالية لكل فرع هي اقل من 0.05، كما ان معاملات الارتباط بين متوسط كل فرع والمتوسط الكلي للمحور هي قيم موجبة مما يدل على ان الفروع صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (11): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (إتخاذ القرارات المالية)

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوفر تقرير المدقق الخارجي معلومات كافية تساعد في اتخاذ القرارات المالية.	0.310	0.016
2	يقوم المدقق الخارجي بتقديم النصائح فيما يتعلق بكيفية التعامل مع مخاطر القرارات المالية.	0.481	0.000
3	يتم اتخاذ القرارات المالية بالاستعانة بتقارير المدقق الخارجي.	0.678	0.000
4	يتحقق المدير المالي من العمليات الحسابية التي قام بها اعتمادا على تقرير المدقق الخارجي.	0.494	0.000
5	تتأثر القرارات المالية بنوعية وتوقيت تقرير المدقق الخارجي.	0.710	0.000
6	استقلالية المدقق الخارجي ترفع من مدى مصداقية		

	تقاريره للبناء عليها في اتخاذ القرارات المالية.	0.457	0.000
7	يتم اتخاذ القرارات المالية بعد استشارة المدقق الخارجي.	0.730	0.000
8	معايير المدقق الخارجي تجعله يوفر معلومات صحيحة للمديرين الماليين في اتخاذ قرارات مالية في المؤسسة.	0.438	0.000

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة 0.05 كما ان معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثالث هي قيم موجبة مما يدل ان فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لجميع محاور الدراسة:**

يعتبر الصدق البنائي احد مقاييس صدق الاداة الذي يقيس مدى تحقق الاهداف التي تريد الاداة الوصول اليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان والجدول التالي يبين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبيان.

الجدول رقم (12): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المحور الثاني	0.817	0.000
2	المحور الثالث	0.909	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول اعلاه ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث ان القيمة الاحتمالية لكل محور هي اقل من 0.05، كما ان معاملات الارتباط بين كل محور والمعدل الكلي للاستبيان هي قيم موجبة مما يدل على ان المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: ثبات اداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبيان ان يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم اعادة توزيع الاستبيان اكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وللتحقق من ثبات الاستبيان تم قياس معامل " الفا كرومباخ " **(انظر الملحق رقم 4)** والذي يأخذ قيم تتراوح ما بين الصفر والواحد صحيح، حيث انه كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا، وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، والنسبة المقبولة احصائيا هي 0.6 والجدول الموالي يوضح معاملات الثبات:

الجدول (13): معامل الفا كرومباخ لقياس ثبات محاور اداة الدراسة

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	ثبات المحاور
المحور الثاني	21	0.768
المحور الثالث	8	0.661
معدل الثبات العام	29	0.812

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول ان معاملات الثبات الخاصة بكل المحاور تزيد عن النسبة المقبولة احصائيا والبالغة 0.6 وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان، وبالتالي قابل للدراسة والتحليل.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة واختبار الفرضيات

يتضمن هذا المبحث عرضا لتحليل البيانات والوقوف على متغيرات الدراسة، وخصائص العينات واستعراض ابرز نتائج الاستبيان والتي يتم الوصول اليها من خلال تحليل عباراتها بالإضافة الى عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة، حيث سنقسمه الى ثلاث مطالب، المطلب الاول يتم فيه عرض تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة والثاني سيتم فيه تحليل نتائج الدراسة اما المطلب الثالث سوف نقوم باختبار صحة الفرضيات.

المطلب الاول: تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

يتضمن المحور الاول من الاستبيان بيانات موضوعية، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية، وسيتم التطرق لها وتحليلها.**(انظر الملحق رقم 5):**

اولا: الجنس

فيما يلي يتم عرض توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس مع توضيح النسب المئوية:

الجدول رقم (14): توزيع افراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	39	%65
انثى	21	%35
المجموع	60	%100

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه ان 65% من عينة الدراسة جنسهم "ذكر" و35 % من عينة الدراسة جنسهم "انثى" مما يشير ان اغلبية المجيبين على الاستبيان كلهم من جنس ذكر.

ثانيا: الفئة العمرية

فيما يلي يتم عرض توزيع افراد عينة الدراسة حسب فئات العمر مع توضيح النسب المئوية:

الجدول رقم (15): توزيع افراد العينة حسب فئات العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
35 سنة فاقل	23	%38.3
من 36 الى 40 سنة	16	%26.7
من 41 الى 45 سنة	13	%21.7
من 46 سنة فاكثر	8	%13.3

المجموع	60	%100

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول ان معظم افراد العينة يتمثل في الفئة العمرية 35 سنة فاقل، اذ بلغ عددهم 23 فردا اي بنسبة 38.3% تليها الفئة العمرية من 36 سنة الى 40 سنة بتكرار 16 فردا بنسبة 26.7% في حين كان في الرتبة الثالثة الفئة العمرية من 41 سنة الى 45 سنة بتكرار 13 فردا بنسبة 21.7% واخر مرتبة كانت للفئة العمرية من 46 سنة فاكثر بتكرار 8 افراد بنسبة 13.3%.

ثالثا: المؤهل العلمي

فيما يلي يتم عرض توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي مع توضيح النسب المئوية:

الجدول رقم (16): توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	16	%26.7
ماستر	16	%26.7
ماجستير	8	%13.3
دكتوراه	6	%10
شهادات اخرى	14	%23.3
المجموع	60	%100

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول اعلاه ان اغلبية افراد العينة حاصلين على شهادة ليسانس وماستر اذ بلغ عددهم 16 فردا بنسبة 26.7% ، يليهم في المرتبة الثانية الحاصلين على شهادات اخرى اذ بلغ عددهم 14 فردا بنسبة23.3 %، ثم الحاصلين على شهادة ماجستير اذ بلغ عددهم 8 أفراد بنسبة 13.3%، واخيرا الحاصلين على شهادة دكتورا اذ بلغ عددهم 6 افراد بنسبة 10%.

رابعا: المهنة

فيما يلي يتم عرض توزيع افراد عينة الدراسة حسب الوظيفة مع توضيح النسب المئوية:

الجدول رقم (17): توزيع افراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
محافظ حسابات	22	%36.7
خبير محاسب	20	%33.3
مسير مالي	18	%30
المجموع	60	%100

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول اعلاه ان اغلب افراد العينة يتمثلون في محافظي الحسابات اذ بلغ عددهم 22 فردا بنسبة 36.7%، ثم الخبراء المحاسبين اذ بلغ عددهم 20 فردا بنسبة 33.3%، واخيرا المسيرين الماليين اذ بلغ عددهم 18 فردا بنسبة 30%.

خامسا: الخبرة المهنية

وتشمل على توزيع افراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهني بنسب مئوية كما يلي:

الجدول رقم (18): توزيع افراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فاقل	26	%43.3
من 6 الى 10 سنوات	16	%26.7
من 11 الى 15 سنة	6	%10

16 سنة فاكثر	12	%20
المجموع	60	%100

المصدر: اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه ان اغلب افراد العينة لديهم خبرة مدتها 5 سنوات فاقل، بتكرار 26 فردا بنسبة مئوية43.3%، ثم نجد الفئة من 6 الى 10 سنوات بتكرار 16 فردا بنسبة مئوية 26.7%، ثم نجد الفئة 16 سنة فاكثر بتكرار 12 فردا بنسبة 20%، واخيرا نجد الفئة من 11الى 15 سنة بتكرار 6 افراد بنسبة 10%.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

اولا: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف – سمرنوف)

تشترط معظم الاختبارات العلمية ان يكون التوزيع طبيعيا للبيانات وسنستعرض اختبار(كولمجروف–سمرنوف) لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا ام لا **(انظر الملحق رقم 6)**، وهذا من خلال التوزيع الطبيعي الخاص بعينة الدراسة، ويوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (19): اختبار التوزيع الطبيعي

العنوان	قيمة Z	مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية Sig)
المحور الثاني	0.764	0.604
المحور الثالث	0.946	0.332

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول الذي يوضح نتائج الاختبار تبين ان قيمة (Sig) كانت اكبر من مستوى الدلالة (α= 0,05) لجميع المحاور، كما يبين الجدول ان درجة المعنوية لZ المحسوبة اكبر من 0.05 وبالتالي متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ومنه نستطيع ان نقوم بدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وهذا ما يؤكد كذلك شكل منحنى التوزيع الطبيعي، وكذلك شكل توزع بيانات في شكل خط مستقيم وعليه فان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا وعليه يمكن تطبيق مختلف الاساليب الاحصائية.

الشكل رقم (02): منحنى بياني للتوزيع الطبيعي

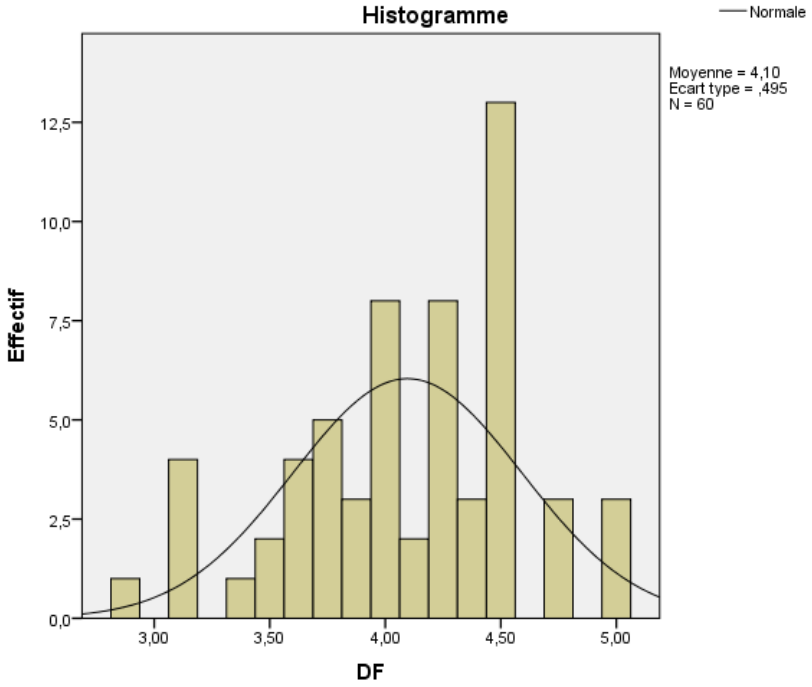

المصدر: مخرجات SPSS

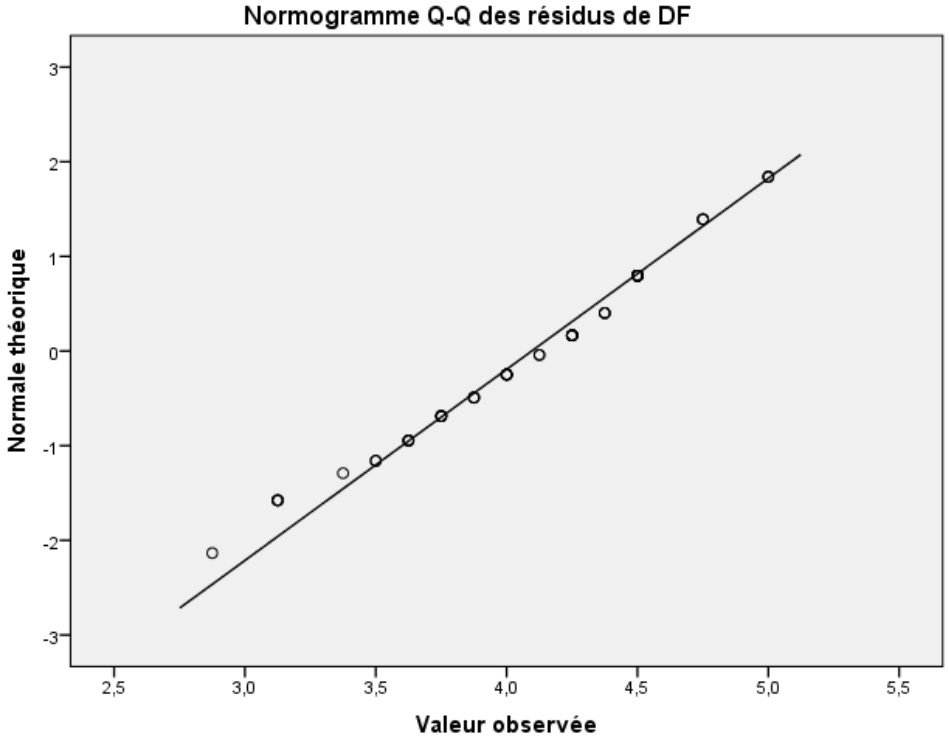

المصدر: مخرجات SPSS

ثانيا: تحليل اتجاه اجابات افراد العينة حول متغيرات الدراسة

من خلال هذا الجزء سنقوم بدراسة تحليل الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وذلك بإيجاد المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الواردة في استبيان الدراسة، وكذا تحديد درجة الموافقة على كل عبارة وذلك بغرض كل محور على حدا **(انظر الملحق رقم 7)**.

- **تحليل فقرات المحور الثاني: التدقيق الخارجي**

1. تحليل فقرات الفرع الاول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

يوضح الجدول المالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بفقرات الفرع الاول من المحور الثاني من الاستبيان:

الجدول رقم (20): تحليل فقرات الفرع الاول من المحور الثاني (قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	يقوم المدقق الخارجي بالتعرف عملية على نطاق التدقيق.	4.23	0.722	عالية جدا
2	يخصص المدقق الخارجي مساعدين لإنجاز مهامهم في الوقت المناسب.	3.90	1.069	عالية
3	يتحقق المدقق الخارجي من النظام المحاسبي ويبحث في نتائج الأعمال السابقة.	4.58	0.497	عالية جدا
4	يقوم المدقق الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام المؤسسة.	3.93	1.087	عالية
5	يطلع المدقق الخارجي على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.	4.42	0.524	عالية جدا
	المتوسط المرجح العام للفرع الاول	4.2733	0.4132	عالية جدا

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان هناك درجة موافقة عالية جدا لإتجاه افراد العينة حول الفرع الاول من التدقيق الخارجي، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام للفرع حيث يقدر4.27 و إنحراف معياري 0.41، ويتم تحليل باقي عبارات الجدول فيما يلي:

- **الفقرة رقم 1:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.23، وهي تنتمي الى المجال [4.20-5]، اي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على ان المدقق الخارجي يقوم بالتعرف على نطاق عملية التدقيق.
- **الفقرة رقم 2:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.90، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20]، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يقوم بتخصيص مساعدين والاشراف عليهم كي ينجزو مهامهم في الوقت المناسب.
- **الفقرة رقم 3:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي4.58 وهي تنتمي الى المجال [4.20-5]، اي بمستوى موافقة عالية جدا اي يقوم المدقق بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الاعمال السابقة.
- **الفقرة رقم 4:** قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.93 وهي تنتمي الى المجال[3.40-4.20]، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يقوم بزيارات ميدانية بمختلف فروع واقسام المؤسسة.
- **الفقرة رقم 5:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.72 وهي تنتمي للمجال [4.20-5]، اي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على ان المدقق الخارجي يطلع على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

2. تحليل فقرات الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يوضح الجدول الموالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بفقرات الفرع الثاني من المحور الثاني للاستبيان:

الجدول رقم (21): تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.	3.92	0.829	عالية
2	يقوم المدقق الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.	3.63	0.901	عالية
3	يقوم المدقق الخارجي باختبارات الالتزام.	3.93	0.899	عالية
4	يستخدم المدقق الخارجي طريقة القائمة التذكيرية.	4.28	0.715	عالية جدا
5	يستخدم المدقق الخارجي أسلوب المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	4.38	0.804	عالية جدا
6	يستخدم المدقق الخارجي قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	4.25	0.836	عالية جدا
المتوسط المرجح العام للفرع الثاني		4.0667	0.50720	عالية

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان هناك درجة موافقة عالية لإتجاه افراد العينة حول الفرع الثاني من التدقيق الخارجي، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام للفرع حيث يقدر4.06 و إنحراف معياري 0.50، ويتم تحليل باقي عبارات الجدول فيما يلي:

- **الفقرة رقم 1:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.92، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20[، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يقوم بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.
- **الفقرة رقم 2:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.63، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20[، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يقوم بتحديد مخاطر الرقابة الداخلية.

- **الفقرة رقم 3:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.93، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20]، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يقوم باختبارات الالتزام.
- **الفقرة رقم 4:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.28، وهي تنتمي الى المجال [4.20-5]، اي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على ان المدقق الخارجي يستخدم طريقة القائمة التذكيرية.
- **الفقرة رقم 5:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.38، وهي تنتمي الى المجال [4.20-5]، اي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على ان المدقق الخارجي يستخدم اسلوب المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- **الفقرة رقم 6:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.25، وهي تنتمي الى المجال [4.20-5]، اي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على ان المدقق الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

3. **تحليل فقرات الفرع الثالث: جمع ادلة الاثبات**

يوضح الجدول الموالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بفقرات الفرع الثالث من المحور الثاني للاستبيان:

الجدول رقم (22): تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الثاني (جمع ادلة الاثبات)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم المدقق الخارجي بجمع الأدلة من خارج المؤسسة لحكم على صحة أرصدة الحسابات.	3.42	1.279	عالية
2	يلجا المدقق الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.	3.58	1.306	عالية
3	يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.	4.25	0.895	عالية جدا

4	يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من مطابقة قيود الإقفال للسنة السابقة مع القيود الافتتاحية للسنة الحالية.	4.42	0.619	عالية جدا
5	يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق المستندي.	4.27	0.733	عالية جدا
6	يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق المحاسبي.	4.52	0.701	عالية جدا
الوسط المرجح العام للفرع الثالث		4.0750	0.53716	عالية

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان هناك درجة موافقة عالية لاتجاه افراد العينة حول الفرع الثالث من التدقيق الخارجي، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام للفرع حيث يقدر 4.07 و إنحراف معياري 0.53، ويتم تحليل باقي عبارات الجدول فيما يلي:

- **الفقرة رقم 1:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.42، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20[، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يقوم بجمع الادلة من خارج المؤسسة للحكم على صحة ارصدة الحسابات.
- **الفقرة رقم 2:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.58، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20[، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يلجأ الى طلب استفسارات من اطراف أخرى.
- **الفقرة رقم 3:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.58، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20[، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يلجأ الى طلب استفسارات من اطراف أخرى.
- **الفقرة رقم 4:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.42، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20[، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يقوم بالتحقق من مطابقة قيود الاقفال للسنة السابقة مع القيود الافتتاحية للسنة الحالية.
- **الفقرة رقم 5:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.27، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20[، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يقوم بالتدقيق المستندي.

- **الفقرة رقم 6:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.52، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20]، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان المدقق الخارجي يقوم بالتدقيق المحاسبي.

4. **تحليل فقرات الفرع الرابع: اعداد التقرير**

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاصة بالفرع الرابع من المحور الثاني للاستبيان:

الجدول رقم (23): تحليل فقرات الفرع الرابع من المحور الثاني (اعداد التقرير)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتضمن تقرير المدقق الخارجي ما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبة.	4.40	0.718	عالية جدا
2	يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ملحقات كافية وكاملة لإعلام المستخدم.	4.00	0.844	عالية
3	يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ابداء رأي حول القوائم المالية للمؤسسة.	4.38	0.715	عالية جدا
4	تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية المؤسسة تطبيق مبادئ المحاسبة.	4.10	0.915	عالية
المتوسط المرجح العام للفرع الرابع		4.2208	0.48514	عالية جدا

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان هناك درجة موافقة عالية جدا لاتجاه افراد العينة حول الفرع الرابع من التدقيق الخارجي، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام للفرع حيث يقدر4.22 و انحراف معياري 0.48، ويتم تحليل باقي عبارات الجدول فيما يلي:

- **الفقرة رقم 1:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.40، وهي تنتمي الى المجال [4.20-5]، اي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على تقرير المدقق الخارجي يتضمن ما اذا كانت البيانات المالية قد تم اعدادها وفقا لمبادئ محاسبية.
- **الفقرة رقم 2:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.00، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20]، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان تقرير المدقق الخارجي يحتوي على ملحقات كافية وكاملة لإعلام المستخدم.
- **الفقرة رقم 3:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.38، وهي تنتمي الى المجال [4.20-5]، اي بمستوى موافقة عالية جدا مما يدل على ان تقرير المدقق الخارجي يحتوي على ابداء راي حول القوائم المالية للمؤسسة.
- **الفقرة رقم 4:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.10، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20]، اي بمستوى موافقة عالية مما يدل على ان تقرير المدقق الخارجي يتضمن تقارير شهادات حول مدى استمرارية المؤسسة لتطبيق مبادئ المحاسبة.
- **تحليل فقرات المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية**

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاصة بفقرات المحور الثالث من الاستبيان:

الجدول رقم (24): تحليل فقرات المحور الثالث (اتخاذ القرارات المالية)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوفر تقرير المدقق الخارجي معلومات كافية تساعد في اتخاذ القرارات المالية.	4.23	0.789	عالية جدا
2	يقوم المدقق الخارجي بتقديم النصائح فيما يتعلق بكيفية التعامل مع مخاطر القرارات المالية.	3.93	1.103	عالية
3	يتم اتخاذ القرارات المالية بالاستعانة بتقارير المدقق الخارجي.	4.20	0.971	عالية جدا

4	يتحقق المدير المالي من العمليات الحسابية التي قام بها اعتمادا على تقرير المدقق الخارجي.	3.94	0.758	عالية
5	تتأثر القرارات المالية بنوعية وتوقيت تقرير المدقق الخارجي.	3.77	1.184	عالية
6	استقلالية المدقق الخارجي ترفع من مدى مصداقية تقاريره للبناء عليها في اتخاذ القرارات المالية.	4.58	0.591	عالية جدا
7	يتم اتخاذ القرارات المالية بعد استشارة المدقق الخارجي.	3.68	1.000	عالية
8	معايير المدقق الخارجي تجعله يوفر معلومات صحيحة للمديرين الماليين في اتخاذ قرارات مالية في المؤسسة.	4.40	0.718	عالية جدا
المتوسط المرجح العام للمحور الثالث		4.0958	0.49541	عالية

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان هناك درجة موافقة عالية لاتجاه افراد العينة حول المحور الثالث من اتخاذ القرارات المالية، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام للفرع حيث يقدر4.09 و إنحراف معياري 0.49، ويتم تحليل باقي عبارات الجدول فيما يلي:

- **الفقرة رقم 1:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.23، وهي تنتمي الى المجال [4.20-5]، مما يدل ان افراد العينة موافقون بدرجة عالية جدا على ان تقرير المدقق الخارجي يوفر معلومات كافية تساعد في اتخاذ القرارات المالية.
- **الفقرة رقم 2:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.93، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20 [، مما يدل ان افراد العينة موافقون بدرجة عالية على ان المدقق الخارجي يقوم بتقديم النصائح فيما يتعلق بكيفية التعامل مع مخاطر القرارات المالية.
- **الفقرة رقم 3:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.20، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20 [، مما يدل ان افراد العينة موافقون بدرجة عالية على انه يتم اتخاذ القرارات المالية بالاستعانة بتقارير المدقق الخارجي.

- **الفقرة رقم 4:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.97، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20 [، مما يدل ان افراد العينة موافقون بدرجة عالية على ان يتحقق المدير المالي من العمليات الحسابية التي قام بها اعتمادا على تقرير المدقق الخارجي.
- **الفقرة رقم 5:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.77، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20 [، مما يدل ان افراد العينة موافقون بدرجة عالية على ان القرارات المالية تتأثر بنوعية وتوقيت تقرير المدقق الخارجي.
- **الفقرة رقم 6:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.58، وهي تنتمي الى المجال [4.20-5]، مما يدل ان افراد العينة موافقون بدرجة عالية جدا على ان استقلالية المدقق الخارجي ترفع من مدى مصداقية تقاريره للبناء عليها في اتخاذ القرارات المالية.
- **الفقرة رقم 7:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 3.68، وهي تنتمي الى المجال [3.40-4.20 [، مما يدل ان افراد العينة موافقون بدرجة عالية على ان اتخاذ القرارات المالية تتم بعد استشارة المدقق الخارجي.
- **الفقرة رقم 8:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد ان قيمته قد بلغت 4.40، وهي تنتمي الى المجال [4.20-5]، مما يدل ان افراد العينة موافقون بدرجة عالية جدا على ان معايير المدقق الخارجي تجعله يوفر معلومات صحيحة للمديرين الماليين في اتخاذ قرارات مالية في المؤسسة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

نقوم باختبار فرضيات الدراسة باستعمال اختبار T للعينة الواحدة (t-test)، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- اذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من t الجدولية، وكانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة الواحدة اصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية (H1) وبالتالي الفرضية البديلة (H0) مرفوضة.
- اذا كانت قيمة t المحسوبة اصغر من t الجدولية، وكانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة الواحدة اكبر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H1) ونقبل الفرضية البديلة (H0).

1) اختبار الفرضية الرئيسية:

H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية عند مستوى دلالة 0.05

H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية عند مستوى دلالة 0.05

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية:

الجدول رقم (25): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الاولى

الفرضية	قيمة F المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig)	القرار
H1	19.602	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: α=0.05				DF=59

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة F المحسوبة تساوي 19.602، وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما ان القيمة الاحتمالية 0.000، وهي اقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1: اي انه" توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين **التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية عند مستوى دلالة 0.05** وننفي الفرضية البديلة H0.

ويمكن اختبارها فيما يلي:

- **اختبار الفرضية الفرعية الاولى:** ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الاحصائيتين التاليتين:

H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق و اتخاذ القرارات المالية.

H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق و اتخاذ القرارات المالية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الاولى:

الجدول رقم (26): نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الفرعية الاولى

الفرضية	قيمة F المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H1	26.087	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة : α=0.05				DF=59

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة F المحسوبة تساوي 26.087، وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما ان القيمة الاحتمالية 0.000، وهي اقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1: اي انه" توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين **قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية** ونرفض الفرضية البديلة H0.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الاحصائيتين التاليتين:

H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين تقييم نظام الرقابة الداخلية واتخاذ القرارات المالية

H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين تقييم نظام الرقابة الداخلية واتخاذ القرارات المالية

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم (27): نتائج اختبارT-test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	قيمة F المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig)	القرار
H1	1.089	2.04	0.301	رفض
درجة المعنوية المعتمدة: **α=0.05**				**DF=59**

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة F المحسوبة تساوي 1.089، وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما ان القيمة الاحتمالية 0.301، وهي اكبر من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية البديلة H0: اي انه" لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين **تقييم نظام الرقابة الداخلية واتخاذ القرارات المالية** ونرفض الفرضية H1.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الاحصائيتين التاليتين:

H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين جمع ادلة الاثبات واتخاذ القرارات المالية

H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين جمع ادلة الاثبات واتخاذ القرارات المالية

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول رقم (28): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	قيمة F المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H1	10.437	2.04	0.002	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:0.05 =α				DF=59

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة F المحسوبة تساوي 10.437، وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما ان القيمة الاحتمالية 0.002، وهي اقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1: اي انه" توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين **جمع ادلة الاثبات واتخاذ القرارات المالية** ونرفض الفرضية البديلة H0.

- **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الاحصائيتين التاليتين:

H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين اعداد التقرير واتخاذ القرارات المالية

H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين اعداد التقرير واتخاذ القرارات المالية

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول رقم (29): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية	قيمة F المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H1	13.703	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: α=0.05				DF=59

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة F المحسوبة تساوي 13.703، وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما ان القيمة الاحتمالية 0.000، وهي اقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1: اي انه" توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين **اعداد التقرير واتخاذ القرارات المالية** ونرفض الفرضية البديلة H0.

خلاصة

يعد هذا الفصل تدعيما للفصلين السابقين من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع اداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان على عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وعينة من المسيرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية، وباستعمال البرنامج الاحصائي SPSS وباستعمال مجموعة من الاساليب الاحصائية تم تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيات البحث حيث تم اثبات:

- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية.

الخاتمة

حاولنا من خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية إلى إبراز الأهمية التي يلعبها التدقيق الخارجي في المؤسسة ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات المالية بحيث يعتبر هذا الأخير من الأنشطة التي تعتمد عليها المؤسسة انطلاقا من التقارير التي يقدمها المدقق الخارجي إلى الإدارة والتي من شانها أن تحسن وترفع من جودة اتخاذ القرارات المالية.

وعلى ضوء ما تم تقديمه نظريا تم تدعيمه بدراسة تطبيقية أجريت على عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وعينة من المسيرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة وكذا مكاتب التدقيق بها، وهذا من خلال توزيع استمارات عليهم مكونة من مجموعة من الأسئلة تمكننا من الإجابة على إشكالية الدراسة، وسنعرض فيما يلي مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها والخروج ببعض التوصيات وأفاق الدراسة.

1) اختبار فرضيات الدراسة

لقد مكنتنا هذه الدراسة من اختبار الفرضيات التي تم اعتمادها في بداية البحث نقوم بتلخيصها في ما يلي:

- ✓ حسب الفرضية الرئيسية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية.
- ✓ حسب الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية بين قبول المدقق مهمة تخطيط عملية التدقيق واتخاذ القرارات المالية.
- ✓ حسب الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية بين تقييم نظام الرقابة الداخلية واتخاذ القرارات المالية.
- ✓ حسب الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية بين جمع أدلة الإثبات واتخاذ القرارات المالية.
- ✓ حسب الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية بين إعداد التقرير واتخاذ القرارات المالية.

2) النتائج المتوصل إليها:

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- ✓ التدقيق الخارجي عملية منظمة وهادفة يقوم بها شخص مستقل وذو كفاءة مهنية من اجل إبداء رأي فني محايد حول مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية.
- ✓ يلزم المدقق الخارجي بمجموعة من المبادئ والفروض تمكنه من معرفة عدالة وصحة المركز المالي للمؤسسة.

- ✓ يحكم عمل مدقق الحسابات مجموعة من المعايير التي تساعده في ضبط الممارسة المهنية.
- ✓ يقوم المدقق عند أداءه لمهامه بإتباع منهجية منتظمة وفق مسار محدد للعمل.
- ✓ أن التحلي بأخلاقيات المهنة من قبل المدقق يعتبر الضمان الوحيد حتى تتمكن مختلف الأطراف من اعتماد رأيه الفني المحايد كأساس لاتخاذ مختلف القرارات وتقديم الخدمات بالمستوى المطلوب.
- ✓ تعتبر القرارات المالية من أهم العناصر التي يتم اتخاذها في المؤسسة، حيث تحدد بشكل كبير مستقبل المؤسسة، فكلما اتخذ المدير المالي قرار سليم كلما ساعد ذلك في تحقيق الأهداف المسطرة.
- ✓ القرارات المالية متكاملة فيما بينها حيث يقوم قرار التمويل بتحديد حجم ونوع القرار الاستثماري وهو بدوره يحدد من خلاله قرار توزيع الأرباح من خلال النتائج والأرباح المحققة من المشاريع.
- ✓ يجب إتباع عدة خطوات عملية في اتخاذ القرارات المالية من اجل اتسامها بالدقة والفعالية لبلوغ أهداف المؤسسة.
- ✓ يعتبر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في ظل اتخاذ القرارات المالية من أهم العناصر الأساسية لنجاح عملية التدقيق.
- ✓ توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة Sig=0.05 بين التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية.

3) التوصيات:

بناء على ما تقدم يمكن أن نستخلص جملة من التوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ تفعيل دور مدقق الحسابات والعمل على إتباع خطوات التدقيق، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الملائمة والموثوقية.
- ✓ الفهم السليم لمعايير التدقيق من قبل المدققين الخارجيين يساهم في تحسين عملهم.
- ✓ على المؤسسة أن تعطي أهمية كبيرة للتدقيق الخارجي لما له من دور فعال في المؤسسة الاقتصادية، في تأهيل المعلومات ذات الجودة لاتخاذ القرارات المالية.
- ✓ إعطاء أهمية للاقتراحات والنصائح التي يقدمها المدقق الخارجي خاصة بالنسبة لمتخذي القرارات التي تساعدهم في اجتناب الوقوع في اتخاذ قرارات غير سليمة.
- ✓ إقامة ملتقيات دورية بهدف اطلاع المدققين الخارجيين على التطورات الحاصلة في مهنة التدقيق.

4) آفاق الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع تظهر لنا إمكانية مواصلة البحث فيه من عدة جوانب يمكنها أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- ✓ اثر نوعية تقارير المدقق الخارجي على متخذي القرارات في المؤسسة.
- ✓ مساهمة جودة اداء المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية في إطار حوكمة الشركات.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب

1) أبو هيبة، ح. ط. م. (2011)، أصول المراجعة، *زمزم ناشرون وموزعون*.

2) اشتيوي، ا. ع. (2008)، المراجعة، *منشورات جامعة قار يونس*.

3) آل شبيب، د. ك. (2010)، إدارة مالية الشركات المتقدمة، *دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع*.

4) بطرس، ج. س. (2009)، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية، *دار الراية للنشر والتوزيع*.

5) بن ساسي، ا. وقريشي، ي. (2006)، التسيير المالي (الإدارة المالية دروس وتطبيقات)، *دار وائل للنشر*.

6) بني عطا، ح. م. ع. (2007)، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، *دار الحامد للنشر والتوزيع*.

7) بوتين، م. (2008)، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، *ديوان المطبوعات الجامعية*.

8) تعلب، س. ص. (2011)، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، *دار الفكر ناشرون وموزعون*.

9) التميمي، هـ. (2004)، مدخل إلى التدقيق، *دار وائل*.

10) تيم، ف. (2013)، مبادئ الإدارة المالية، *إثراء للنشر والتوزيع*.

11) جربوع، ي. م. (2007)، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، *مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع*.

12) الجيوسي، م. ر. وجاد الله، ج. (2000)، الإدارة علم وتطبيق، *دار المسيرة للنشر والتوزيع*.

13) حداد، ف. س. (2009)، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع.

14) حلمي، ج. أ. (2005)، المدخل إلى التدقيق الحديث، *دار صفاء للنشر والتوزيع*.

15) حلمي، ج. أ. (2009)، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث الإطار الدولي – أدلة ونتائج التدقيق– ، *دار صفاء للنشر والتوزيع*.

16) حنفي، ع. ا. (2002)، أساسيات التمويل والإدارة المالية، *دار الجامعة للنشر والتوزيع*.

17) حنفي، ع. ا. (2006)، أساسيات منظمات الأعمال، *الدار الجامعية*.

18) حنفي، ع. ا. (2007)، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية.

19) الخطيب، خ. والرفاعي، خ. (2009)، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، *دار المستقبل للنشر والتوزيع*.

20) دحدوح، ح. أ. والقاضي، ح. (2009)، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، *دار الثقافة للنشر والتوزيع*.

21) الدهراوي، ك. ا. م. (2007)، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، *المكتب الجامعي الحديث*.

22) الراوي، ا. م. (1999)، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، *مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع*.

23) رمضان، ز. س. (1996)، أساسيات الإدارة المالية، *دار صفاء للنشر والتوزيع*.

24) الزبيدي، ح. م. (2004)، الإدارة المالية المتقدمة، *مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع*.

25) سرايا، م. أ. (2007)، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري – معايير والقواعد– مشاكل التطبيق العملي، *المكتب الجامعي الحديث*.

26) سواد، ز. ع. (2009)، مراجعة الحسابات والتدقيق، *دار الراية للنشر والتوزيع*.

27) السيد، س. ع. (2013)، التدريب المحاسبي والمالي، *دار الراية للنشر والتوزيع*.

28) السيد، ع. (2009)، نظم المعلومات المحاسبية، *دار الراية للنشر والتوزيع*.

29) الصيرفي، م. (2007)، إدارة المال وتحليل هيكله، *دار الفكر الجامعي*.

30) طواهر، م. أ. وصديقي، م. (2003)، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، *ديوان المطبوعات الجامعية*.

31) العامري، م. ع. ا. (2013)، الإدارة المالية الحديثة، *دار وائل للنشر و التوزيع*.

32) عباس، ع. (2004)، أساسيات علم الإدارة، *دار المسيرة للنشر والتوزيع*.

33) عبد الرحيم، ع. ج. (2010)، أساسيات التمويل والإدارة المالية، *الدار الجامعية*.

34) عبد الله، خ. أ. (2001)، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، *دار وائل للطباعة والنشر*.

35) عبد الله، خ. أ. (2007)، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، *دار وائل للنشر*.

36) عبد المطلب، ع. ا. (2003)، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، *الدار الجامعية*.

37) علوان، ن. ق. (2009)، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، *دار الثقافة للنشر والتوزيع*.

38) العلي، ا. ح. (2012)، الإدارة المالية، *دار وائل للنشر*.

39) غنيم، ا. م. (2006)، الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء، *المكتبة العصرية للنشر والتوزيع*.

40) كايد، س. (2010)، تدقيق الحسابات، *دار التقدم العلمي*.

41) كراجه، ع. ا. وآخرون. (2006)، الإدارة والتحليل المالي أسس مفاهيم تطبيقات، *دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع*.

42) كنجو، ع. وفهد، ا. و. (1997)، الإدارة المالية، *دار المسيرة للنشر والتوزيع*.

43) لعويسات، ج. ا. (2005)، الإدارة وعمليات اتخاذ القرار، *دار هومة*.

44) المطارنة، غ. ف. (2006)، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

45) مطر، م. (2010)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني–الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية –، *دار وائل للنشر والتوزيع*.

46) مطر، م. (2013)، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، *دار وائل للنشر والتوزيع*.

47) مطر، م. وتيم، ف. (2005)، إدارة المحافظ الاستثمارية، *دار وائل للنشر*.

48) ناصر، س. (2002)، صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، *المطبعة العربية*.

49) الهندي، م. ا. (1999)، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، *مركز الدلتا للطباعة*.

ثانيا: الملتقيات والمجلات

50) بن سنة، ن. وقاشي، ي. (2021)، مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أن سي أ رويبة للفترة 2014–2017، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*: 15 (02)، 247–264.

51) الحاج، ا. ف. ومركان، م. أ. (2020)، معايير التدقيق المحلية مرجع تنظيمي مهني للتدقيق الخارجي في الجزائر، *مجلة الاقتصاد المال والأعمال*: 05 (1)، 277_ 288.

52) زهواني، ر، صيف، ف. خ . ا. وبوعافية، س. (2017)، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية (قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح)، *مجلة العلوم الإدارية والمالية*:1 (01)، 238– 261.

53) صديقي، م. وبراق، م. (2005)، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، *مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*.

54) الطويل، ا. وزعيبط، ن. ا. (2021)، التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية وأثره على الأداء المالي– دراسة ميدانية في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، *مجلة المنهل الاقتصادي*: 4 (03)، 627–640.

55) علوان، م. ل. وشعبان، ل. (2020)، دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، *مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية*: 13 (1)، 358–381.

56) عوماري، ع. وحميمش، ن. (2017)، اثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*:10 (2)، 639_ 660.

57) العيد، م. وبن زازة، م. (2015)، التدقيق الداخلي ودوره في عملية اتخاذ القرار، *مجلة المالية والأسواق*: 2 (02)، 144-161.

58) كسكس، م، زرباني، ق. وقزال، ا. (2019)، تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2018 -، *مجلة إضافات اقتصادية*:3 (02)، 44_62.

59) مايده، م. ف.(2018)، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية، *مجلة رؤى الاقتصادية*: 8 (02)، 169 _ 181.

60) مزغيش، ا. (2013)، دور أساليب التحليل الكمية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الرياضية، *مجلة علمية محكمة تصدر عن مخبر علوم وتقنيات النشاط البدني والرياضي*: 6 (01)، 65-72.

61) مشتهى، ص. م. (2013)، العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين –دراسة حالة قطاع غزة – *مجلة جامعة الأزهر*:15 (2)، 409-438.

62) النعيمي، ف. ت. وسلمان، ص. م. (2016)، القيم الأخلاقية وعلاقتها في اتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي، *مجلة الإدارة والاقتصاد*: 39 (107)، 358-381.

ثالثا: المذكرات والاطروحات

63) أبو سرعة، ع. ا. ع. ا. س. (2010)، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية – دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وحازم حسن وشركائهم محاسبون قانونيون – وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية -، *رسالة ماجستير*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

64) بوحادرة، ع. ا. (2012)، اثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة دور سياسة توزيع الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم، *رسالة ماجستير*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

65) حامدي، ع. (2011)، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

66) سويسي، ع. ع. ا. (2011)، معايير مراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا، *أطروحة دكتوره*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

67) العمري، ي. (2014)، معوقات تطبيق الأساليب العلمية في اتخاذ القرار الإداري لمديري المدارس بمحافظة غزة، *رسالة ماجستير*، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

68) لزغم، س. (2012)، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *رسالة ماجستير*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

69) مازون، م. ا. (2011)، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، *رسالة ماجستير*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

70) مالطي، س. (2020)، جودة التدقيق الخارجي واليات حوكمة المؤسسات– دراسة ميدانية في السياق الجزائري–، *أطروحة دكتوراه*، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 1

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

السنة: ثانية ماستر

تخصص: إدارة مالية

استبيان البحث

السادة: محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والمسيرين الماليين

تحية طيبة وبعد...

في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر حول موضوع "**دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية**" نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، وذلك بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة، علما أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم وهذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين حول أهمية الدور الذي يقوم به المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية مع العلم أن المعلومات التي نحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا أسمى عبارات التحية والتقدير...

إعداد الطالبتين:

كركوش رشا

بن جدو هاجر

إشراف الأستاذ:

بودياب مراد

الموسم الجامعي : 2022-2023

المحور الأول: المعلومات الشخصية والوظيفية

1_ الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2_ **الفئة العمرية:** 35 سنة فأقل ☐ من 36 سنة إلى 40 سنة ☐

من 41 سنة إلى 45 سنة ☐ 46 سنة فأكثر ☐

3_ المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ شهادات أخرى ☐

4_ المهنة: محافظ حسابات ☐ خبير محاسب ☐ مسير مالي ☐

5_ الخبرة المهنية: 5 سنوات فأقل ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐

من 11 إلى 15 سنة ☐ 16 سنة فأكثر ☐

المحور الثاني: التدقيق الخارجي

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
أولا– قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق						
01	يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على نطاق عملية التدقيق.					
02	يخصص المدقق الخارجي مساعدين لانجاز مهامهم في الوقت المناسب.					
03	يتحقق المدقق الخارجي من النظام المحاسبي ويبحث في نتائج الأعمال السابقة.					
04	يقوم المدقق الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام المؤسسة.					
05	يطلع المدقق الخارجي على الوثائق المحاسبية					

	للمؤسسة.					
ثانيا- تقييم نظام الرقابة الداخلية						
06	يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.					
07	يقوم المدقق الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.					
08	يقوم المدقق الخارجي باختبارات الالتزام.					
09	يستخدم المدقق الخارجي طريقة القائمة التذكيرية.					
10	يستخدم المدقق الخارجي أسلوب المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.					
11	يستخدم المدقق الخارجي قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.					
ثالثا- جمع أدلة الإثبات						
12	يقوم المدقق الخارجي بجمع الأدلة من خارج المؤسسة لحكم على صحة أرصدة الحسابات.					
13	يلجا المدقق الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.					
14	يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.					
15	يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من مطابقة قيود الإقفال للسنة السابقة مع القيود الافتتاحية للسنة الحالية.					
16	يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق المستندي.					
17	يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق المحاسبي.					
رابعا- إعداد التقرير						
18	يتضمن تقرير المدقق الخارجي ما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبة.					
19	يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ملحقات كافية وكاملة لإعلام المستخدم.					
20	يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ابداء رأي حول القوائم المالية للمؤسسة.					
21	تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية المؤسسة تطبيق مبادئ المحاسبة.					

المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
22	يوفر تقرير المدقق الخارجي معلومات كافية تساعد في اتخاذ القرارات المالية.					
23	يقوم المدقق الخارجي بتقديم النصائح فيما يتعلق بكيفية التعامل مع مخاطر القرارات المالية.					
24	يتم اتخاذ القرارات المالية بالاستعانة بتقارير المدقق الخارجي.					
25	يتحقق المدير المالي من العمليات الحسابية التي قام بها اعتمادا على تقرير المدقق الخارجي.					
26	تتأثر القرارات المالية بنوعية وتوقيت تقرير المدقق الخارجي.					
27	استقلالية المدقق الخارجي ترفع من مدى مصداقية تقاريره للبناء عليها في اتخاذ القرارات المالية.					
28	يتم اتخاذ القرارات المالية بعد استشارة المدقق الخارجي.					
29	معايير المدقق الخارجي تجعله يوفر معلومات صحيحة للمديرين الماليين في اتخاذ قرارات مالية في المؤسسة.					

الملحق رقم 2

قائمة المحكمين

د. قرين ربيع، أستاذ محاضر بجامعة ميلة.

د. بدرجة رمزي، أستاذ محاضر بجامعة ميلة.

د. زموري كمال، أستاذ محاضر بجامعة ميلة.

د. ركيمة فارس، أستاذ محاضر بجامعة ميلة.

د. بودياب مراد، أستاذ محاضر بجامعة ميلة.

الملحق رقم 3

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الاول(قبول المهمة وتخطيط العمل)

Corrélations

		قبول المهمة 1	قبول المهمة 2	قبول المهمة 3	قبول المهمة 4	قبول المهمة5	AM
قبول المهمة1	Corrélation de Pearson	1	,185	,039	,042	-,091	,453**
	Sig. (bilatérale)		,158	,765	,751	,488	,000
	N	60	60	60	60	60	60
قبول المهمة 2	Corrélation de Pearson	,185	1	-,080	,286*	-,082	,692**
	Sig. (bilatérale)	,158		,545	,027	,535	,000
	N	60	60	60	60	60	60
قبول المهمة 3	Corrélation de Pearson	,039	-,080	1	-,084	,320*	,250
	Sig. (bilatérale)	,765	,545		,525	,013	,054
	N	60	60	60	60	60	60
قبول المهمة 4	Corrélation de Pearson	,042	,286*	-,084	1	,026	,675**
	Sig. (bilatérale)	,751	,027	,525		,845	,000
	N	60	60	60	60	60	60
قبول المهمة5	Corrélation de Pearson	-,091	-,082	,320*	,026	1	,270*
	Sig. (bilatérale)	,488	,535	,013	,845		,037
	N	60	60	60	60	60	60
AM	Corrélation de Pearson	,453**	,692**	,250	,675**	,270*	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,054	,000	,037	
	N	60	60	60	60	60	60

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

Corrélations

		تقييم نظام1	تقييم نظام2	تقييم نظام3	تقييم نظام4	تقييم نظام5	تقييم نظام6	ES
تقييم نظام1	Corrélation de Pearson	1	,117	,061	,183	,201	,226	,484**
	Sig. (bilatérale)		,373	,646	,161	,123	,082	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
تقييم نظام2	Corrélation de Pearson	,117	1	,367**	,059	,197	,034	,512**
	Sig. (bilatérale)	,373		,004	,656	,131	,798	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
تقييم نظام3	Corrélation de Pearson	,061	,367**	1	,293*	,270*	,203	,617**
	Sig. (bilatérale)	,646	,004		,023	,037	,120	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
تقييم نظام4	Corrélation de Pearson	,183	,059	,293*	1	,721**	,475**	,710**
	Sig. (bilatérale)	,161	,656	,023		,000	,000	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
تقييم نظام5	Corrélation de Pearson	,201	,197	,270*	,721**	1	,409**	,739**
	Sig. (bilatérale)	,123	,131	,037	,000		,001	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
تقييم نظام6	Corrélation de Pearson	,226	,034	,203	,475**	,409**	1	,626**
	Sig. (bilatérale)	,082	,798	,120	,000	,001		,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
ES	Corrélation de Pearson	,484**	,512**	,617**	,710**	,739**	,626**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60	60	60

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (جمع ادلة الاثبات)

Corrélations

		جمع ادلة1	جمع ادلة 2	جمع ادلة3	جمع ادلة4	جمع ادلة5	جمع ادلة6	RP
جمع ادلة1	Corrélation de Pearson	1	,796**	,381**	-,009	-,012	-,036	,813**
	Sig. (bilatérale)		,000	,003	,946	,927	,783	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
جمع ادلة2	Corrélation de Pearson	,796**	1	,221	-,201	-,112	,054	,730**
	Sig. (bilatérale)	,000		,089	,123	,394	,682	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
جمع ادلة3	Corrélation de Pearson	,381**	,221	1	,145	-,026	-,155	,507**
	Sig. (bilatérale)	,003	,089		,268	,845	,236	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60
جمع ادلة4	Corrélation de Pearson	-,009	-,201	,145	1	,423**	,394**	,329*
	Sig. (bilatérale)	,946	,123	,268		,001	,002	,010
	N	60	60	60	60	60	60	60
جمع ادلة5	Corrélation de Pearson	-,012	-,112	-,026	,423**	1	,651**	,393**
	Sig. (bilatérale)	,927	,394	,845	,001		,000	,002
	N	60	60	60	60	60	60	60
جمع ادلة6	Corrélation de Pearson	-,036	,054	-,155	,394**	,651**	1	,406**
	Sig. (bilatérale)	,783	,682	,236	,002	,000		,001
	N	60	60	60	60	60	60	60
RP	Corrélation de Pearson	,813**	,730**	,507**	,329*	,393**	,406**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,010	,002	,001	
	N	60	60	60	60	60	60	60

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع (اعداد التقرير)

Corrélations

		اعداد التقرير1	اعداد التقرير2	اعداد التقرير3	اعداد التقرير4	PR
اعداد التقرير	Corrélation de Pearson	1	,476**	,059	-,036	,582**
	Sig. (bilatérale)		,000	,652	,784	,000
	N	60	60	60	60	60
اعداد التقرير	Corrélation de Pearson	,476**	1	,028	-,044	,600**
	Sig. (bilatérale)	,000		,831	,739	,000
	N	60	60	60	60	60
اعداد التقرير	Corrélation de Pearson	,059	,028	1	,484**	,631**
	Sig. (bilatérale)	,652	,831		,000	,000
	N	60	60	60	60	60
اعداد التقرير	Corrélation de Pearson	-,036	-,044	,484**	1	,618**
	Sig. (bilatérale)	,784	,739	,000		,000
	N	60	60	60	60	60
PR	Corrélation de Pearson	,582**	,600**	,631**	,618**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع المحور الثاني والمعدل الكلي لفقرات المحور الثاني

Corrélations

		AM	ES	RP	PR	AE
AM	Corrélation de Pearson	1	,273*	,290*	,531**	,673**
	Sig. (bilatérale)		,035	,024	,000	,000
	N	60	60	60	60	60
ES	Corrélation de Pearson	,273*	1	,531**	,384**	,761**
	Sig. (bilatérale)	,035		,000	,002	,000
	N	60	60	60	60	60
RP	Corrélation de Pearson	,290*	,531**	1	,328*	,757**
	Sig. (bilatérale)	,024	,000		,010	,000
	N	60	60	60	60	60
PR	Corrélation de Pearson	,531**	,384**	,328*	1	,750**
	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,010		,000
	N	60	60	60	60	60
AE	Corrélation de Pearson	,673**	,761**	,757**	,750**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (اتخاذ القرارات المالية)

Corrélations

		اتخاذ القرار1	اتخاذ القرار2	اتخاذ القرار3	اتخاذ القرار4	اتخاذ القرار5	اتخاذ القرار6	اتخاذ القرار7	اتخاذ القرار8	DF
اتخاذ القرار1	Corrélation de Pearson	1	,252	,137	-,072	-,068	,212	,031	,012	,310*
	Sig. (bilatérale)		,052	,296	,586	,607	,104	,815	,928	,016
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60
اتخاذ القرار2	Corrélation de Pearson	,252	1	,234	,038	,144	-,095	,211	,034	,481**
	Sig. (bilatérale)	,052		,072	,774	,274	,468	,105	,795	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60
اتخاذ القرار3	Corrélation de Pearson	,137	,234	1	,262*	,321*	,414**	,311*	,297*	,678**
	Sig. (bilatérale)	,296	,072		,043	,012	,001	,016	,021	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60
اتخاذ القرار4	Corrélation de Pearson	-,072	,038	,262*	1	,369**	,309*	,321*	,025	,494**
	Sig. (bilatérale)	,586	,774	,043		,004	,016	,012	,850	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60
اتخاذ القرار5	Corrélation de Pearson	-,068	,144	,321*	,369**	1	,295*	,667**	,132	,710**
	Sig. (bilatérale)	,607	,274	,012	,004		,022	,000	,316	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60
اتخاذ القرار6	Corrélation de Pearson	,212	-,095	,414**	,309*	,295*	1	,031	,200	,457**
	Sig. (bilatérale)	,104	,468	,001	,016	,022		,814	,126	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60
اتخاذ القرار7	Corrélation de Pearson	,031	,211	,311*	,321*	,667**	,031	1	,392**	,730**
	Sig. (bilatérale)	,815	,105	,016	,012	,000	,814		,002	,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60
اتخاذ القرار8	Corrélation de Pearson	,012	,034	,297*	,025	,132	,200	,392**	1	,438**
	Sig. (bilatérale)	,928	,795	,021	,850	,316	,126	,002		,000
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60
DF	Corrélation de Pearson	,310*	,481**	,678**	,494**	,710**	,457**	,730**	,438**	1
	Sig. (bilatérale)	,016	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	60	60	60	60	60	60	60	60	60

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل لكلي لفقرات الاستبيان

Corrélations

		AE	DF	QUESTIONNAIRE
AE	Corrélation de Pearson	1	,503**	,817**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	60	60	60
DF	Corrélation de Pearson	,503**	1	,909**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	60	60	60
QUESTIONNAIRE	Corrélation de Pearson	,817**	,909**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	60	60	60

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم 4

معامل الفا كرومباخ لقياس ثبات محاور اداة الدراسة

التدقيق الخارجي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,768	21

اتخاذ القرارات المالية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,661	8

التدقيق الخارجي واتخاذ القرارات المالية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,812	29

الملحق رقم 5

تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	39	65,0	65,0	65,0
	أنثى	21	35,0	35,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الفئة العمرية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	35 سنة فاقل	23	38,3	38,3	38,3
	من 36 إلى 40 سنة	16	26,7	26,7	65,0
	من 41 إلى 45 سنة	13	21,7	21,7	86,7
	46 فأكثر	8	13,3	13,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	16	26,7	26,7	26,7
	ماستر	16	26,7	26,7	53,3
	ماجستير	8	13,3	13,3	66,7
	دكتوراه	6	10,0	10,0	76,7
	شهادات أخرى	14	23,3	23,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

المهنة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محافظ حسابات	22	36,7	36,7	36,7
	خبير محاسب	20	33,3	33,3	70,0
	مسير مالي	18	30,0	30,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5 سنوات فاقل	26	43,3	43,3	43,3
	من 6 إلى 10 سنوات	16	26,7	26,7	70,0
	من 11 إلى 15 سنة	6	10,0	10,0	80,0
	16 سنة فأكثر	12	20,0	20,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الملحق رقم 6

اختبار التوزيع الطبيعي

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		AE	DF
N		60	60
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	4,1590	4,0958
	Ecart-type	,35859	,49541
Différences les plus extrêmes	Absolue	,099	,122
	Positive	,099	,107
	Négative	-,088	-,122
Z de Kolmogorov-Smirnov		,764	,946
Signification asymptotique (bilatérale)		,604	,332

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

الملحق رقم 7

تحليل اتجاه اجابات افراد العينة حول متغيرات الدراسة

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على نطاق عملية التدقيق	60	4,23	,722
يخصص المدقق الخارجي مساعدين لانجاز مهامهم في الوقت المناسب	60	3,90	1,069
يتحقق المدقق الخارجي من النظام المحاسبي ويبحث في نتائج الأعمال السابقة	60	4,58	,497
يقوم المدقق الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام المؤسسة	60	3,93	1,087
يطلع المدقق الخارجي على الوثائق المحاسبية للمؤسسة	60	4,72	,524
AM	60	4,2733	,41328
N valide (listwise)	60		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية	60	3,92	,829
يقوم المدقق الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة	60	3,63	,901
يقوم المدقق الخارجي باختبارات الالتزام	60	3,93	,899
يستخدم المدقق الخارجي طريقة القائمة التذكيرية	60	4,28	,715
يستخدم المدقق الخارجي أسلوب المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية	60	4,38	,804
يستخدم المدقق الخارجي قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية	60	4,25	,836
ES	60	4,0667	,50720
N valide (listwise)	60		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يقوم المدقق الخارجي بجمع الأدلة من خارج المؤسسة لحكم على صحة أرصدة الحسابات	60	3,42	1,279
يلجا المدقق الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى	60	3,58	1,306
يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات	60	4,25	,895
يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من مطابقة قيود الإقفال للسنة السابقة مع القيود الافتتاحية للسنة الحالية	60	4,42	,619
يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق المستندي	60	4,27	,733
يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق المحاسبي	60	4,52	,701
RP	60	4,0750	,53716
N valide (listwise)	60		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يتضمن تقرير المدقق الخارجي ما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبة	60	4,40	,718
يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ملحقات كافية وكاملة لإعلام المستخدم	60	4,00	,844
يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ابداء رأي حول القوائم المالية للمؤسسة	60	4,38	,715
تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية المؤسسة تطبيق مبادئ المحاسبة	60	4,10	,915
PR	60	4,2208	,48514
N valide (listwise)	60		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يوفر تقرير المدقق الخارجي معلومات كافية تساعد في اتخاذ القرارات المالية	60	4,23	,789
يقوم المدقق الخارجي بتقديم النصائح فيما يتعلق بكيفية التعامل مع مخاطر القرارات المالية	60	3,93	1,103
يتم اتخاذ القرارات المالية بالاستعانة بتقارير المدقق الخارجي	60	4,20	,971
يتحقق المدير المالي من العمليات الحسابية التي قام بها اعتمادا على تقرير المدقق الخارجي	60	3,97	,758
تتأثر القرارات المالية بنوعية وتوقيت تقرير المدقق الخارجي	60	3,77	1,184
استقلالية المدقق الخارجي ترفع من مدى مصداقية تقاريره للبناء عليها في اتخاذ القرارات المالية	60	4,58	,591
يتم اتخاذ القرارات المالية بعد استشارة المدقق الخارجي	60	3,68	1,000
معايير المدقق الخارجي تجعله يوفر معلومات صحيحة للمديرين الماليين في اتخاذ قرارات مالية في المؤسسة	60	4,40	,718
DF	60	4,0958	,49541
N valide (listwise)	60		

الملحق رقم 8

اختبار T-test لاختبار الفرضيات

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	3,658	1	3,658	19,602	,000[b]
	Résidu	10,823	58	,187		
	Total	14,480	59			

a. Variable dépendante : DF

b. Valeurs prédites : (constantes), AE

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,267	1	,267	1,089	,301[b]
	Résidu	14,213	58	,245		
	Total	14,480	59			

a. Variable dépendante : DF

b. Valeurs prédites : (constantes), ES

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2,208	1	2,208	10,437	,002[b]
	Résidu	12,272	58	,212		
	Total	14,480	59			

a. Variable dépendante : DF
b. Valeurs prédites : (constantes), RP

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2,767	1	2,767	13,703	,000[b]
	Résidu	11,713	58	,202		
	Total	14,480	59			

a. Variable dépendante : DF

b. Valeurs prédites : (constantes), PR

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4,492	1	4,492	26,087	,000[b]
	Résidu	9,988	58	,172		
	Total	14,480	59			

a. Variable dépendante : DF
b. Valeurs prédites : (constantes), AM